تقرير تحليلي حول

انتهاكات حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات الاجتماعية والأمنية في قطاع غزة أثناء الانقسام

انتهاكات حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات الاجتماعية والأمنية في قطاع غزة أثناء الانقسام
مشروع "تعزيز مشاركة النساء في بناء السلم الأهلي"

منشورات مفتاح 2018
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:

إعداد:
هبة الدنف

طاقم مفتاح:
لميس الشعيبي - الحنتولي مديرة برنامج حوار السياسات والحكم الرشيد
نجوى صندوقة ياغي مديرة مشروع "تعزيز مشاركة النساء في بناء السلم الأهلي"

تدقيق لغوي وتحرير:
أ.عبد الرحمن أبو شمالة

صورة الغلاف:
الفنان باسل المقوسي - غزة

المحتويات

4 كلمة مفتاح

6 مقدمة

8 الفصل الأول

9 ملخص تنفيذي

16 الفصل الثاني

17 توطئة

18 الانتهاكات الاجتماعية الممارسة ضد النساء الفلسطينيات

20 الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية للنساء

34 الفصل الثالث
الانتهاكات الأمنية الممارسة على النساء

44 الفصل الرابع
استراتيجيات الحد من أثر الانقسام على النساء الفلسطينيات

52 الملاحق

53 ملحق رقم (1)

53 جدول رقم 1: أسماء المقابلات حسب ترتيب إجراء المقابلة

54 جدول رقم 2: المجموعات البؤرية التي تم تنفيذها

55 ملحق رقم 2

55 دراسة حالة رقم (1)

58 دراسة حالة رقم (2)

59 دراسة حالة رقم (3)

62 ملحق رقم 3

الجهود التي بذلتها المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام

كلمة مفتاح

إيماناً منا بضرورة تسليط الضوء على ما تعانيه المرأة الفلسطينية بشكل عام نتيجة الممارسات المختلفة للاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وما تعانيه المرأة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل خاص نتيجة الحصار المستمر وتداعيات المأزق الفلسطيني في الوصول إلى مصالحة وطنية، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي على المستوى الدولي وتأثيراته على قضيتنا الفلسطينية، فإننا نضع بين أيديكم تقريراً وصفياً تحليلياً يظهر حجم المعاناة على النساء والفتيات في قطاع غزة معكوساً بأرقام وبيانات تعكس خطورة الوضع بالنسبة للمرأة الفلسطينة في قطاع غزة، وتتطلب الحاجة إلى تدخلات سريعة لتحقيق الحماية للنساء والفتيات في قطاع غزة نتيجة العديد من التجاوزات والتعديات على الحقوق الاجتماعية على المستويات الفردية والأسرية المحيطة بالنساء، إضافة إلى وقوع النساء والفتيات أسيرات للآثار السلبية المترتبة على الانتهاكات الأمنية، والتي مورست عليهن في قطاع غزة وسجلت من قبل المؤسسات الحقوقية والنسوية، حيث يقترح التقرير عدداً من الاستراتيجيات التي تتضمن الآليات والبدائل المقترحة تم بلورتها بالتواصل مع النساء الفلسطينيات ضمن الأطر والاتحادات والمؤسسات المختلفة والتي تتمحور حول تعزيز مشاركة النساء في مواقع صناعة القرار في الأجسام الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني، وبناء التحالفات للضغط تجاه إنهاء الانقسام وحل قضايا النساء من خلال الإدانة والتجريم، والحماية والتوجيه، بالإضافة إلى تدخلات الوقاية.

كذلك يتطرق التقرير إلى جملة المنظومة القانونية والتي تعاني استقطاباً نتيجة الانقسام السياسي، وما يترتب عليه من ازدياد وتيرة العنف المجتمعي الواقع على النساء، وغياب سيادة القانون، وما يظهره التقرير التحليلي من أشكال الانتهاكات لحقوق النساء والفتيات والمرتبطة بالواقع الأمني والاجتماعي، وغيرها من البيانات والشهادات التي تتناول الحق في الصحة والتعليم والعمل.

إنّ ما يحمله هذا التقرير من شهادات حية للنساء وتوثيق لانتهاكات حقوق النساء والفتيات على المستويين الأمني والاجتماعي في قطاع غزة، يستدعي بالضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والفورية للوقوف أمام استمرار تدحرج وتنامي عجلة العنف في المجتمع الفلسطيني، وخاصة العنف الموجّه ضد النساء والفتيات في قطاع غزة.

ويأتي هذا التقرير في إطار سعي «مفتاح» الذي يستند إلى المرجعيات الأساسية لمبادئ حقوق الإنسان والقرارات الأممية ذات الصلة، ومنها القرار الأممي 1325 واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، في دعم أجندة النساء السلام والأمن، وتفعيل دور النساء الفلسطينيات ومشاركتهن في الجهود الوطنية الخاصة بتحقيق السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، وتفعيل الآليات الدولية لمساءلة الجهات الرسمية وتلك المنفردة بالسلطة والاحتلال الإسرائيلي في تحمل مسؤولياتهم اتجاه توفير الحماية للمرأة الفلسطينية ووقف الانتهاكات الممارسة بحقها، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمنع العنف الممنهج ضد النساء في حالات الصراع والاحتلال أو الناجمة عن نشوب النزاعات غير الوطنية وضمان حق النساء والفتيات في الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، وتمتعهن في الحياة الآمنة التي تضمن مشاركتهن الفاعلة في جميع مناحي الحياة.

نأمل أن يساهم هذا التقرير في بلورة استراتيجيات عمل وتدخلات تقع على عاتق الجهات المختلفة من مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية والدولية، لتمكين النساء والفتيات الفلسطينيات من لعب الأدوار الاجتماعية والسياسية اللازمة لمواجهة مختلف القضايا التي تعاني منها النساء الفلسطينيات وخاصة في قطاع غزة وصولًا إلى التغيير الإيجابي لواقعهن السياسي والاجتماعي والأمني، من خلال الوقوف أمام سياسات الإقصاء والتهميش الممنهجة إبّان الانقسام، والذي انعكس بازدياد قمع الحقوق والحريات العامة، وعدم احترام التعددية ضمن المجتمع الفلسطيني.

ابتسام حصري
المدير التنفيذي

مقدمة

مقدمة

تسعى المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "**مفتاح**"، إلى خلق فضاءات حوارية يمكن من خلالها تعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الراسخة ضمن مبادئ الشرعة الدولية، والاتفاقيات التي أقرت حقوقاً خاصة، والتزمت من خلالها الدول باحترامها والسعي إلى الالتزام باتخاذ ما يلزم من تدابير تكفل تطبيق هذه الحقوق، وإزالة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

ولعل أبرز ما يكون عند الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية، مناقشة مدى تمتع الفئات الأكثر هشاشة، وعلى وجه الخصوص تمتع النساء بالعدالة والأمن، ضمن المستوى الاجتماعي والسياسي العام، فما خلفته الظروف السياسية المحيطة بواقع النساء الفلسطينيات أثر، بشكل كبير، على تمتع النساء الفلسطينيات بالحقوق التي أقرتها القوانين الدولية عبر الاتفاقيات الخاصة بالمرأة والشرعة الدولية.

لذا، ما زالت النساء تدفع تكلفة الانقسام السياسي، على مستوى إهدار حقوقهن السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، وذلك لغياب الحماية الكافية التي ينبغي أن تتناسب مع ارتفاع وتيرة العنف الممارس تجاه النساء الواقعات ضمن دائرة التمييز والإقصاء والغلبة الذكورية، ضمن واقع اجتماعي عزَّز من مفهوم الذكورية ودونية المرأة ضمن واقع سياسي عام تسبب في اختلال فرض آليات حماية لازمة؛ سواء لجهة تعطل إصدار القوانين، أو تقاعس السلطات النافذة عن حماية حقوق النساء.

إن ما أظهرته التقارير الواردة عن المؤسسات الحقوقية، يشير ويؤكد انهيار المنظومة الاجتماعية والأمنية وترديها بفعل الانقسام السياسي، الذي طال تغوله كافة مناحي الحياة الفلسطينية، بمختلف أطياف المجتمع، وتعتبر النساء الأكثر تضرراً على المستويين الاجتماعي والأمني، فما خلفه الانقسام هو مجموعة معقدة من المشاكل الأسرية والاجتماعية المتزامنة مع تزايد الضغوطات والأمراض النفسية لدى الرجال والنساء عامة، ترتبت آثارها، بشكل مباشر، على النساء بارتفاع معدلات العنف والطلاق والجرائم الاجتماعية، إضافة إلى ما تمارسه السلطات القائمة من انتهاكات على الحقوق والحريات والتعدي عليها بشكل سافر، ويتنافى مع القانون الأساسي والمواثيق الدولية.

في العام 2017، قدمت مؤسسة "**مفتاح**" دراسة عن الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي، التي تم إعدادها من قبل مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). وسعت هذه الدراسة إلى إظهار الآثار الكارثية للانقسام على المستويات الحياتية كافة؛ وبخاصة الأثر السلبي الأكبر المترتب على النساء. كما سعت، من خلال استخدامها المنهج الكيفي متعدد الاستعمالات، إلى أن تصور مشهداً كاملاً لما نجم عن الانقسام من آفات ليس فقط بشكل نظري، بحت بل، أيضاً، من خلال إشراك الضحايا في تعزيز ما تم تقديمه من استنتاجات، بحيث تمت مقابلة 50 امرأة فلسطينية في الوطن؛ 18 منهن في الضفة الغربية، و32 في قطاع غزة. وجرى استهداف النساء المتضررات من الانقسام وتبعاته، كما تم إجراء مجموعتين بؤريتين مركزتين وحالتين دراسيتين في قطاع غزة، ونفذت خلال الفترة الزمنية بين 5 كانون الثاني - 17 شباط 2017.

الفصل الأول

الفصل الأول

ملخص تنفيذي:

سعت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "**مفتاح**"، إلى خلق فضاءات حوارية يمكن من خلالها تعزيز مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، الراسخة ضمن مبادئ الشرعة الدولية، والاتفاقيات التي أقرت حقوقاً خاصة، والتزمت من خلالها الدول باحترامها، والسعي بالالتزام باتخاذ ما يلزم من تدابير تكفل تطبيق هذه الحقوق، وإزالة التحديات الاجتماعية.

وهدفت مؤسسة **مفتاح**، من خلال هذا التقرير، إلى إظهار حجم الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية والأمنية الخاصة بالنساء بشكل محدد، فقد ركز التقرير في عرضه على مجموعة من الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية والأمنية، على إظهار الأثر المباشر الذي رتبه الانقسام على النساء الفلسطينيات، إضافة إلى الإشارة إلى الانتهاكات غير المباشرة التي تأثرت بها النساء من خلال الانتهاكات الواقعة على أحد أفراد أسرهن؛ كالزوج، والأبناء، والأخوة، من خلال تحليل المضمون الوارد ضمن دراسة أثر الانقسام من منظور جندري التي أعدتها مؤسسة **مفتاح** في العام 2017، إضافة إلى توصيف الحالة وفقاً لما ورد ضمن التقارير الحقوقية والمؤسساتية، التي توضح حالة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وقد تم إجراء عدد 22 مقابلة، و5 لقاءات مركزة من أجل إعداد هذا التقرير.

وقد أظهرت الأرقام التي استند إليها التقرير، خلال عرضه، ارتفاع معدلات العنف والفقر والبطالة وحرمان النساء من التمتع بحقوقهن الاجتماعية والأمنية، والاعتداء المباشر على حقهن في الحياة والأمن الشخصي، وتقييد حرياتهن، إلى جانب التعدي على حرية الرأي والتعبير والتنقل والسفر.

أولاً. الانتهاكات على المستوى الاجتماعي التي تتعرض إليها النساء في قطاع غزة:

- تعرض الحق في الحياة إلى انتهاكات متعددة وواسعة خلال الانقسام، وبخاصة في قطاع غزة، وذلك كنتيجة مباشرة لأحداث الاقتتال الداخلي، الأمر الذي أكدت عليه النساء خلال شهاداتهن ضمن التقرير والدراسة الأساس، وذلك بسبب التعذيب، أو تصفيات حزبية بين طرفي الانقسام، أو لغياب مقومات الحياة، نتيجة الحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال بعد فرض حماس سيطرتها على قطاع غزة، إضافة إلى حالات الوفاة داخل الأنفاق، والحرائق باستخدام الشموع ومولدات الكهرباء، والقتل على خلفية شجارات نتيجة زيادة استخدام العنف كوسيلة لفض النزاعات، وازدياد حالات الانتحار، إضافة إلى تنفيذ أحكام الإعدام خلافاً لأحكام القانون الفلسطيني، حيث بلغ عدد الذين فقدوا حقهم في الحياة في فلسطين (1098)، منهم 127 في الضفة الغربية، في حين بلغت حصيلة من فقدوا حقهم في الحياة في قطاع غزة (971)، وبلغ مجموع حالات الانتحار منذ العام 2009 حتى العام 2016، 47 حالة، منهم 6 نساء فقط ما بين العامين 2016-2017، وبلغ عدد ضحايا النساء بسبب غياب سيادة القانون خلال الفترة بين 2006-2017 وفقاً لتقرير مركز الميزان (124) حالة وفاة، و(366) إصابة، سجل منها 61 حالة تحت مسميات متعددة، أهمها القتل في ظروف غامضة.

- ساهم الانقسام في تراجع جودة التعليم، لتأثر المؤسسة الرسمية المشرفة باستقطابات حزبية وفئوية، وانقسامها بين موظفي غزة وضفة، كما ساهم الانقسام في وقف التطور المطلوب على

مستوى الإنشاءات والمباني وطواقم العمل التعليمية المختلفة. ويواجه نظام التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء العجز في الأبنية المدرسية، حيث يحتاج القطاع إلى (142) مدرسة جديدة، إضافة إلى إضرابات التعيينات والاستبدالات للعاملين في حقل التعليم، والتغيرات السريعة التي أدت إلى تراجع الخبرات التعليمية، ما أثر على المستوى الأكاديمي للطلاب على كل المستويات، ويضاف إليه محاولات تأنيث المدارس، والتقييد من حرية الطالبات، كفرض الحجاب، كما ساهمت الإجراءات الإدارية الأخيرة كخصم الرواتب من قبل حكومة الوفاق، في حرمان العديد من طلبة وطالبات الجامعات من فرص إكمال تعليمهم الجامعي.

- تسبب الانقسام في انهيار المنظومة الصحية التي أثرت على تحصيل النساء وعوائلهن للحق في الصحة والعلاج اللازم، من خلال الأثر النفسي للأزمات السياسية، وانعكاسه على صحة النساء أولاً، والنقص الحاد في تقديم الرعاية الطبية لضحايا الانقسام والمصابين، وحرمان العديد من مريضات السرطان من الحصول على فرص العلاج في الخارج، نتيجة سوء التنسيق بين الحكومتين في غزة والضفة، حيث توفيت 17 امرأة في العام 2017 فقط، بسبب تأخر تحويلة العلاج في الخارج، إضافة إلى تناقص التكلفة الإجمالية للتحويلات، بحيث كانت نسبتها لقطاع غزة 29%، يقابلها 71% للضفة الغربية، كما تسبب الانقسام في افتقار الوحدات الصحية إلى العلاج اللازم، ونقص الأدوية، وتقليص خدمات الصحة والتحويلات الطبية بسبب الانقسام، في ظل زيادة المرضى الذين بلغت أعدادهم 6100 مريض أورام من كبار السن، و460 مريضاً من الأطفال، يتلقون الرعاية الصحية في مستشفى الرنتيسي بغزة، إلى جانب وجود 1700 مريض أورام كبار في مستشفى غزة الأوروبي بخانيونس، إضافة إلى غياب التدريب والتأهيل لاستقبال الحالات الطارئة من المعنفات، لغياب تطبيق نظام التحويل الوطني "تكامل".

- تسبب الانقسام في الحد من فرص العمل، وتعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية منخفضة جداً مقارنة بالإحصائيات العالمية؛ فما تمثله المرأة ضمن سوق العمل لا يتجاوز 19%، ويرجع ذلك نتيجة الانقسام، والحصار كمنع التمويل، والرقابة على التحويلات المالية، وإغلاق العديد من مؤسسات القطاع الخاص لأسباب سياسية، وأسباب أخرى تعود إلى القطاع العام منها إغلاق القطاع العام أمام استقبال أي موظفين جدد، وإحالة العديد من الموظفين إلى التقاعد المبكر، وفصل العديد لأسباب سياسية. كما أثر الانقسام على حق النساء وأسرهن في الحصول على ضمان اجتماعي، في ظل ازدياد معدلات العنف والبطالة، بحيث تجاوزت معدلات البطالة في قطاع غزة 43%، وترتفع بين فئة الشباب والخريجين لتصل إلى نحو 60%، يشكلون أكثر من ربع مليون غزي، بينما حُرمت أكثر من 72% من الأسر من الأمن الغذائي. كما تسبب الانقسام في نقص الخدمات المقدمة من القطاع العام للنساء ذوات الإعاقة، نتيجة لغياب تطبيق قانون المعاقين رقم 4 لسنة 1999، وبخاصة فيما يتعلق بالعمل ببطاقة المعاق الوطنية، التي تسمح لذوات الإعاقة بالحصول على الخدمة الطبية مجاناً.

- عانت النساء في ظل الانقسام من تعدٍّ واضح على الحق في السكن، كان جزء كبير منه ناجماً، في بداية الأمر، عن التعديات على البيوت على خلفيات حزبية، كحرق البيوت، والاضطرار إلى ترك المنزل والسفر إلى بلدان عربية، أو إلى الضفة الغربية نتيجة الخوف من القتل أو الاعتقال، تلاه ما تسببت به الإجراءات الإدارية الأخيرة من حرمان العديد من الحق في السكن، من خلال العجز عن دفع الإيجار، أو إكمال باقي أقساط المنزل، أو بيع مستلزمات البيت الأساسية. يضاف إلى ذلك، غياب توفير

الضمانات اللازمة للحق في السكن من ظروف محيطة تكفل ممارسة هذا الحق في ظل ظروف آمنة، وما يعانيه سكان قطاع غزة، ومنذ العام 2006، من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي يصل بين 8-16 ساعة يومياً، وما ترتب عليه من حالات وفاة للنساء والأطفال، نتيجة استخدام وسائل غير آمنة للإنارة، فقد شهدت الفترة منذ مطلع العام 2010 وحتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2016، وفاة 30 مواطناً، من بينهم 24 طفلاً، وسيدة واحدة، وإصابة 30 آخرين، من بينهم 16 طفلاً و6 سيدات، فضلاً عن تغييب النساء عن المشاركة في لجان إعادة الإعمار، وتأثر العديدات منهن بتأخر عملية الإعمار، وتوزيع بعض المنح الخاصة بالشقق السكنية بناء على الانتماء السياسي لأبناء فصيل دون آخر.

ثانياً الانتهاكات التي تتعرض لها النساء على المستوى الأمني

- أما فيما يتعلق بالانتهاكات الأمنية، فقد تمثلت الانتهاكات المتعلقة بحق التعبير عن الرأي في استخدام القوة المفرطة تجاه المواطنين، وفرض رقابة إلكترونية عليهم بشتى الوسائل، وبخاصة الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب العديد من المواقع الإلكترونية المعارضة. وقد شهد العام 2017 نكسة إضافية لحرية ممارسة الحق في التعبير، وتنفيذ الاعتقالات التعسفية على خلفيات حقوقية وسياسية في الضفة الغربية، وذلك بعد إقرار السلطة الفلسطينية لقانون الجرائم الإلكترونية.

وقد تم فصل موظفين حكوميين، واعتقال عشرات الإعلاميات/ين والناشطات/ين نتيجة التعبير عن آرائهم السياسية، كما منعت الصحافيات من حرية الإعلام من خلال اعتقالهن وتقييد حرياتهن، ومنع بعضهن من مزاولة أعمالهن لسنوات، أو توجيه تهم تحت مسمى إساءة استخدام التكنولوجيا، وذلك وفقاً للتعديل الذي قامت به كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة على قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936. وسجل العام 2017، صدور حكم غيابي ضد صحافية بعد نشرها تحقيقاً استقصائياً عن الفساد.

- سعت السلطات في قطاع غزة إلى تقييد الحق في التجمع السلمي، عبر فرض مجموعة من القيود؛ كإصدار تصاريح خاصة بالتجمعات السلمية المفتوحة، وعقد اللقاءات والمؤتمرات، فتم الاعتداء على المسيرة النسوية الخاصة بإنهاء الانقسام، كما تم الاعتداء على العديد من التجمعات التي يغلب عليها الطابع المطلبي؛ الاقتصادي أو الاجتماعي، كفض المسيرات التي طالبت بإنهاء أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

- شهد قطاع غزة، بفعل الانقسام، انتهاكات متواصلة على الحقوق الشخصية، وتجلت مظاهر الاعتداء على الحرية الشخصية بالتعدي على نوع اللباس الخاص بالنساء في أماكن العمل ودور التعليم، بحيث فرضت الجهات المتحكمة في قطاع غزة سيطرة واضحة على نوع لباس النساء في القطاع، من خلال التحكم في لباس الطالبات في المدارس، والجامعات، والمحاميات، وحتى النساء اللواتي يسرن في الطرقات، من خلال جملة من القرارات المعلنة وغير المعلنة، ودون وجود سند قانوني لها، واستندت غالبيتها إلى القناعات الفكرية لحركة حماس، وتحت حملات دينية من قبيل "حملة الفضيلة".

- تسبب الانقسام في اعتقال العديد من الناشطات السياسيات، من خلال اقتحام منازلهن، والقبض عليهن دون وجود مذكرات قبض، أو مراعاة الأسس القانونية في القبض أو الإحضار، والتحفظ على أغراضهن الشخصية وأجهزتهن النقالة. وقد أفادت العديد من المقابلات إلى أن التعدي طال ليس حق الناشطة ذاتها، بل امتد إلى اعتقال أخوتها أو زوجها كمحاولة للحد من نشاطها السياسي، من خلال إحراج الأهل والضغط عليهم مجتمعياً، كما تسبب في اعتقال إعلاميات وناشطات بسبب إصدارهن تقارير خاصة، أو انتقادهن الأوضاع القائمة على مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة الأوضاع الإنسانية، بطريقة اعتقال مخالفة للقانون، واحتجازهن بما يخالف قانون أصول المحاكمات الجزائية، وبخاصة فيما يتعلق بمدد التوقيف والاستدعاء، وبخاصة أن غالبيتها يصدر بدون إذن قضائي، ومخالفاً لمبدأ سيادة القانون، وقد سجل العام 2017، 32 شكوى لإناث في قطاع غزة، متعلقة بانتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي وفقاً لتقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

- تعرضت النساء إلى التوقيف والتعذيب من قبل الجهات الأمنية وأقارب لهن منتمين لحركة حماس، إضافة إلى تعرضهن إلى ظروف اعتقال مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، فقد سجل مركز الميزان 34 إصابة متنوعة، تعرضت إليها النساء خلال العامين 2006 و2007 فقط، إضافة إلى الإصابات التي لحقت بالنساء، كونهن تعرضن إلى التعذيب الشديد في أقبية التحقيق، ما خلف لديهن شعوراً بالكآبة نتيجة لآثار التعذيب، بحيث لم تراعِ الجهات الأمنية حقوق النساء وخصوصيتهن، ما ألحق أضراراً نفسية بالغة بهن، أدت إلى الكآبة والإحباط، وآثار جسدية يعانين منها جراء تعرضهن إلى التعذيب أثناء التحقيقات، وتعرضهن إلى الشتم بألفاظ نابية قد تحمل في مضمونها مدلولات للتهديد باستخدام العنف الجنسي ضدهن، أو تشويه السمعة، وهو ما اعتبرته الدراسة الأساس تصريحات غير معلنة تخشى النساء من الإفصاح عنها، نتيجة الخوف من النظرة المجتمعية والمساءلة العائلية.

وبحسب التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة المستقلة، تبين أنها تلقت خلال السنوات العشر من الانقسام، 5156 شكوى تتعلق بادعاءات نساء بتعرضهن للتعذيب أثناء التحقيق والتوقيف، منها 3317 شكوى في القطاع.

- شكل الخلاف الفلسطيني على إدارة المعابر في قطاع غزة سبباً أساسياً في غياب الرقابة والمحاسبة على أداء العاملين فيها، التسجيل للسفر، ومراعاة توزيع دخول جميع الفئات المجتمعية وفقاً لمبدأ الأولوية والحاجة، وبخاصة الحالات الإنسانية من المرضى والطلبة والنساء، إضافة إلى ما تسببت به المناكفات السياسية بين الطرفين المنقسمين، وبخاصة منع مئات المواطنين/ات من سكان قطاع غزة الذين سمح لهم بموجب تصاريح خاصة باجتياز معبر بيت حانون "إيرز" من السفر، وذلك على خلفيات سياسية وحزبية، كمنع شخصيات سياسية من العبور من الجانب الفلسطيني الذي كانت تسيطر عليه حماس، أو ما يسمى النقطة 4/4.

خلص التقرير إلى الاستراتيجيات التالية:

سعى هذا التقرير إلى طرح رؤى استراتيجية توافقية تتضمن عدداً من البدائل التي ينبغي أن تسعى من خلالها النساء، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، والمؤسسة الرسمية المتمثلة بوزارتي شؤون المرأة، والتنمية الاجتماعية، ومكتب الرئيس، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع القطاع المدني من أجل الحد من أثر الانقسام على النساء والفتيات الفلسطينيات، وتفعيل دور النساء في إنهاء الانقسام، وتعزيز مشاركتهن في مواقع صناعة القرار.

وقد تم التوافق على هذه الاستراتيجيات، من خلال ما تم عرضه في التقرير ضمن الجلسات الحوارية التي تم تنظيمها، في قطاع غزة والضفة الغربية، مع المؤسسات المذكورة أعلاه، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، التي أكدّ المشاركون/ات فيها على أهمية التقرير، وضرورة إعادة تجديد الحراك النسوي، وإعلاء صوت النساء ضد الانقسام، والاستفادة من التجارب السابقة لتطوير الآليات، والعمل على الضغط والدفع باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، والتفعيل الشعبي، للحفاظ على المشروع الوطني، الأمر الذي يتطلب رفع المذكرات، والاستعانة بالإعلام لتسليط الضوء على الانتهاكات، وعلى الحراكات الشعبية، ودمج كافة مكونات المجتمع الفلسطيني للضغط على كافة المستويات ذات العلاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفع وتيرة هذه الحراكات من أجل دمج النساء وإشراكهن، بشكل فاعل وأساسي، في جهود إنهاء الانقسام، وضمن استراتيجيات تدخل تضمن حماية النساء من الأثر المباشر وغير المباشر المترتب عليهن، كتدخلات الحماية، والوقاية، والمساءلة، وذلك وفقاً للمنهجية التي سعت المواثيق الدولية إلى تعزيزها، بشكل عام، وبخاصة ما سعى إليه القرار 1325 من خلال محاوره الأربعة إلى إشراك النساء في صناعة الأمن والسلم بعد نشوء مخاطر جدية على وحدة النسيج الاجتماعي والوطني الفلسطيني، كأحد تداعيات الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني، من خلال استثمار القرار 1325 الذي يتميز، أيضاً، باتساع نطاق موضوعاته، بتعرضه لقضايا السلم الأهلي الذي تزعزع بسبب الخلافات الداخلية التي أثرت، عميقاً، في خلخلة النسيج الاجتماعي من خلال:

الاستراتيجية الأولى: إنهاء الانقسام وتعزيز مشاركة النساء في مواقع صناعة القرار

تعتمد الاستراتيجية الأولى العمل على إنهاء الانقسام باعتباره السبب الداخلي الأول في ارتفاع وتيرة العنف ضد النساء، وانتهاك حقوقهن الاجتماعية والأمنية، من خلال إشراك النساء، بشكل فاعل، في صناعة القرار الفلسطيني العام، وتحديداً الخاص بإنهاء الانقسام. وتتضمن هذه الاستراتيجية طرح بدائل سياساتية، يمكن من خلالها النساء أن يشكلن إطاراً ضاغطاً ليس من خلال ممارسة أدوارهن النمطية فحسب، بل من خلال أن يكن متخذات قرار، ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وضمن الأحزاب السياسية.

الاستراتيجية الثانية: تشكيل تحالف نسوي ضاغط من أجل إنهاء الانقسام:

يتمثل هذا البديل في خلق ائتلاف نسوي يحمل اسم الهدف الذي تم تأسيسه من أجله، ويسمى "التحالف النسوي لإنهاء الانقسام". ويتشكل هذا الائتلاف من عدد من المؤسسات والأطر والأحزاب النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وزارة شؤون المرأة، مع التركيز على أن يحتوي على عدد من المستقلين والمستقلات. ويدفع هذا الائتلاف باتجاه تسريع عجلة المصالحة، من خلال الضغط على

طرفي الانقسام، والأحزاب السياسية، ويشكل حماية للنساء المتضررات من آثار الانقسام، ويمتلك أدوات الضغط والتخصصية في العمل من أجل الدفاع عن النساء، وحمايتهن من الانقسام وتبعاته.

الاستراتيجية الثالثة: استراتيجية الحد من الانقسام من خلال التدخل المباشر خلال الأزمات

تطرح هذه الاستراتيجية عدداً من الأهداف التي ينبغي للنساء تحقيقها، من خلال تدخلات مباشرة ينبغي القيام بها، وهي تنقسم إلى ثلاثة تدخلات أساسية، وهي: تدخلات الإدانة والتجريم، تدخلات الحماية والتوجيه، تدخلات الوقاية. ويهدف كل تدخل إلى الحد من الأثر الممتد والسلبي للانقسام على النساء، على مستويات مختلفة، تبدأ، بداية، من حماية النساء ضحايا الانقسام، وتشكيل شبكات خاصة بحمايتهن، والضغط نحو اتّخاذ سياسات وسن قوانين تحد من تعرضهن إلى العنف، من خلال تجريم التمييز ضمن القوانين، والمعاقبة عليه، والسعي نحو تحسين السياسات بما يتلاءم مع الالتزامات التعاقدية للدولة. وتتضمن هذه الاستراتيجية أن يتحمل الجميع مسؤولياته، بمن فيهم الدولة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية التي ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من علاج حالة انهيار منظومة حقوق الإنسان، التي تنعكس، بشكل مكثف ومركب، على النساء في قطاع غزة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

توطئة:

سعت البنية التشريعية الفلسطينية، باتجاهها العام، إلى تضمين قضايا المرأة في إطار من المساواة وعدم التمييز في الحقوق بين المرأة والرجل. فقبل قيام السلطة الفلسطينية، شكلت وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني العام ،1988 في دورته التاسعة عشرة في الجزائر، أساساً دستورياً مهماً في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية وحقوق الأفراد، وضمان عدم التعدي على حقوقهم عبر النص عليها، وجاء فيها نصاً: "أن دولة فلسطين للفلسطينيين، أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية ...". كما تنص هذه الوثيقة على العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو اللون، أو الدين، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل.

كما سعى القانون الأساسي الفلسطيني إلى تعزيز المساواة والنص عليها ضمن المادة التاسعة منه، وأكد على احترام حقوق الإنسان من خلال النصوص التي أكدت على سعي دولة فلسطين دون إبطاء إلى الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الإنسان، وترتب حماية خاصة بالأفراد بما يضمن القضاء على التمييز.[1]

في العام 2012، حصلت فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة 19/67، الذي مكّنها من الانضمام إلى المعاهدات الدولية. وفي غمرة انتعاشها لهذا الحدث، وقّعت دولة فلسطين، على الفور، على خمس وخمسين من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في أوائل العام 2014، سبع منها معاهدات حقوق إنسان تنظم حقوق الأقليات الاجتماعية، والمحرومين، وأخرى تتطرق، على نطاق أوسع، إلى المواطن والدول.[2]

إن توقيع دولة فلسطين على هذه الاتفاقيات أمر بالغ الأهمية، فهو يعزز مكانة الدولة الفلسطينية كعضو في المجتمع الدولي تسعى إلى تبني القيم الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، توفر الاتفاقيات للقانون الفلسطيني الفرصة لتحسين ما غاب عنه من أجل ضمان تحقيق العدالة ضمن السياسات والممارسات الأمنية، ليجري تعديله رسمياً من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان. إن احتضان دولة فلسطين للقانون الدولي كاستراتيجية لتحسين حماية مواطنيها، من شأنه تعزيز الثقة والاطمئنان، وتعزيز سمعة دولة فلسطين في الداخل والخارج على حد سواء.

وتأسيساً على ما سبق، تلتزم دولة فلسطين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن حقوق الإنسان التي تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الضرورية للعيش بكرامة وحرية، والمتعلقة بالعمل، والضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والغذاء، والمياه، والسكن، والبيئة الصحية،

---

1 المادتان 9 و10 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003.

2 غسان فرمند، وعطا هندي، ويوهان سكار، "مواءمة التشريعات الفلسطينية مع القانون الدولي"، **مجلة فلسطين الشباب**: http://filistinashabab.com/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&Itemid28&id=17975

والثقافية، التي أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام 1948 على الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمبادئ عامة، مثل حق العمل، وحق الراحة، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية، والحق في التعليم على أن يكون بالمجان في مراحله الأولى، والحق في الاشتراك في الحياة الثقافية والاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه، والحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني للفرد.

كما جاء العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، الصادر في العام 1966، مؤكداً في نصه على بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل حق الأفراد في تكوين النقابات والانضمام إليها، إلا أن الأمم المتحدة قد آثرت إصدار اتفاقية دولية منفصلة تنص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو الأمر الذي أثمر عن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تضمن مجموعة من الحقوق والحريات.

وتبرز أهمية حقوق الإنسان لما توفره من إطار موحد للقيم والمعايير المُعترف بها عالمياً، وتبيّن الالتزامات المترتبة على الدول التي تفرض عليها التصرف بطرائق معينة، أو الامتناع عن ممارسة أفعال معينة، كما تُعد حقوق الإنسان أداةً مهمةً تسمح بمساءلة الدول، وعلى نحو مطّرد الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن الانتهاكات، كما تتيح، أيضاً، إمكانية تعبئة الجهود الجماعية بهدف تطوير المجتمعات المحلية وإنشاء أطر عالمية تُفضي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وتعزيز المشاركة والمساواة.

الانتهاكات الاجتماعية الممارسة ضد النساء الفلسطينيات:

أثّر الانقسام الفلسطيني، الذي بدأ في 2007، على مناحي الحياة الفلسطينية كافة؛ بدءاً من علاقة الأطراف المتصارعة، وصولاً إلى علاقات الأفراد بعضهم ببعض، حتى تغلغل إلى لبنة المجتمع الفلسطيني، محدثاً بذلك شرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي، ومزعزعاً للتوازن الأمني الذي ينبغي للأفراد التمتع به في ظل دولة يسودها القانون.

فمنذ حزيران 2007 إلى الآن، تجلت الكثير من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي كان منشأها الانقسام الذي بدأ سياسياً، ولكنه سرعان ما أثّر على البنية الاجتماعية للفلسطينيين بشكل ملحوظ، ما مهد الطريق أمام بداية انهيار منظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، حيث بدا واضحاً تقديس العائلة والعصبية العشائرية، وانتشار ظاهرة عدم المسؤولية والنوايا السلبية للأفراد، وهي عوامل خطرة على البناء النفسي والاجتماعي للعوائل.

فما رتبه الانقسام هو ارتفاع لوتيرة الأضرار الاجتماعية والأسرية، عبر الممارسات التي تمثلت في ازدياد بعض الانتهاكات القائمة، وبروز ظواهر غير مسبوقة في القتل والسرقات والانتحار ... وغيرها من الانتهاكات التي مورست ضمن نطاق أسرى أو مجتمعي عام.

ولعل أبرز ما تكون الحاجة عند الحديث عن الانتهاكات الاجتماعية أن يتم التركيز على النقاط التالية، وذلك وفقاً لما قدمته الدراسة الأساس، من خلال تحليل المضمون، ووفقاً للدراسات والتقارير التي تم التركيز عليها ضمن التقرير، وسيتم سرد مرجعتيها خلاله:

1. ازدياد وتيرة ومعدلات العنف تجاه النساء؛ فما أظهرته تقارير المؤسسات الحقوقية ذا دلالة أكيدة على ارتفاع مؤشرات العنف ضمن المستويات المختلفة، وأخطرها العنف الأسري.
2. زيادة حالات الانفصال الأسري كأثر مباشر لارتفاع وتيرة العنف داخل الأسرة الفلسطينية، وتعد الزيادة ملحوظة بشكل واضح في قطاع غزة، وتزيد عليها في الضفة الغربية.
3. تغير ملحوظ لنوعية الانتهاكات ضد النساء، وبخاصة الاعتداءات الجسدية التي يعد أخطرها القتل، وبروز خلفيات غير مبررة أو تحت مسمى (القتل على خلفية ظروف غامضة) كأحد أبرز الأسباب التي أظهرتها الدراسات التي تمت مراجعتها.
4. زيادة حالات الانتحار بشكل ملحوظ، بما يتعارض مع طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظة، التي تجرّم فعل الانتحار وفقاً للقانون، وتأسيسا على المعتقد الديني الذي يحرم إزهاق الأرواح، فغياب حالة التأقلم الواضحة، مع سوء الأوضاع المعيشية التي رتبها الانقسام، تسببا في فقدان الأمل، ما دفع العديدين إلى الانتحار.
5. ما أدت إليه الإجراءات التي اتّخذتها حكومة رامي الحمد الله تجاه قطاع غزة، والمتمثلة في استقطاعات الرواتب، وإحالة عدد كبير من الأجهزة الأمنية والعسكرية والموظفين إلى التقاعد الإجباري، من نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي تسببت في حرمان العديد من النساء من العيش ضمن مستوى اجتماعي آمن، والحد من تمتعهن بحقوقهن الأساسية كالحق في التعليم والصحة.
6. تسبب الانقسام إلى دفع العديد من الشباب الفلسطيني إلى الهجرة من داخل قطاع غزة كمحاولة للتخلص من سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي رتبها الانقسام الفلسطيني، وبخاصة مع ضياع أي فرص للعمل للفئة الشابة خلال الانقسام، وما ترتب على ذلك من ظهور إشكاليات خاصة بزوجات المهاجرين الجدد، وترك العديد منهن دون مأوى، أو مصدر دخل، أو قدرة على المطالبة بالانفصال لصعوبة أوضاعهن الاقتصادية من ناحية، والشروط الخاصة التي تطلبها الدعاوى القضائية الخاصة بالتفريق وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الفلسطيني من ناحية أخرى.
7. تسبب الانقسام في تراجع الحالة الحقوقية العامة للأفراد، وما تلاه من (عنف مركب) تأثرت به النساء، بحيث اضطررن إلى تحمل الأعباء الطارئة للأسر التي تعرضت إلى الفقر، والبطالة، والطرد من المنزل في بعض الحالات نتيجة عدم القدرة على دفع إيجار المسكن، واضطرار غالبيتهن للبحث عن فرص عمل تمكن عائلاتهن من العيش والصمود، أو البحث عن مساعدات إغاثية بالنيابة عن الأسرة كمحاولة للتكيف مع الظروف المستعصية الناجمة عن الانقسام، في حين تعرضت أخريات للاستغلال بأشكال مختلفة؛ سواء على مستوى الأسرة، أو العمل، أو المجتمع المحيط.
8. تراجع أولوية القضايا النسوية مقابل القضايا السياسية والاقتصادية، وهذا ما عبرت عنه الإرادة السياسية مراراً وتكراراً في غالبية القرارات والمراسيم الصادرة عنها، التي لم تحمل في جعبتها سوى القليل للنساء والتراجع في بعض الأحيان عن تطبيق قرارات خاصة بالمرأة، كوقف تطبيق قرار تمثيل النساء ضمن المجلس المركزي، والخاص بتعيين الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة ضمن المجلس المركزي الصادر في آب 2018 بحجة بطلانه.
9. يعتبر غياب المؤسسة التشريعية سبباً مباشراً في استمرار حالة العنف وزيادته، وبخاصة في ظل غياب إصدار التشريعات الخاصة بالعقاب، أو اتّخاذ تدابير تعمل على الحد من وتيرة العنف ضد المرأة ضمن مستوياته المختلفة، وتعزيز مبدأ المساواة، والقضاء على التمييز ضمن القوانين الفلسطينية وفقاً للالتزام الخاص بالمواءمة الواقع على دولة فلسطين.
10. غياب آلية الرصد الرسمية والمتمثلة في عدم تفعيل المرصد الوطني، يدلل على تقصير الإرادة السياسية في تسليط الضوء على القضايا النسوية ومعالجة الانتهاكات على المستوى الاجتماعي.

11. تأثير الانقسام على المستوى الاجتماعي المحيط بالنساء، من خلال إحداث الخلل في العلاقات الأسرية، ما بين الأشقاء والأزواج نتيجة الخلاف حول القضايا السياسية الفلسطينية، وفقدان العديدات لأبنائهن وأزواجهن، وتأثير ذلك على اختلاف الحالة الاجتماعية والمراكز القانونية لهن، ومحاولة فرض سيطرة مجتمعية عليهن، وبخاصة الفاقدات للأزواج، وحرمانهن من الأبناء، والخلافات الناشئة حول الوصاية، وإدارة أموال الأيتام، وحرمانهن من حضانة أبنائهن من قبل أهل الزوج، أو إجبارهن على التخلي عن الحضانة من قبل الأهل في غالبية الأحيان، بسبب النظرة المجتمعية السلبية التي يحملها المجتمع حول المرأة العزباء، وضرورة ما يسميه المجتمع (الستر)، وتزويجها من شخص آخر بالإكراه.
12. لم تبذل السلطات القائمة بالأمر؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أي جهد يذكر من شأنه أن يخفف من تأثير الانقسام على المستوى الاجتماعي للنساء، بل على العكس، فما أصدرته الحكومة المقالة في غزة من قرارات، أكد على تأثير المفهوم السلطوي الذكوري في التعامل مع القضايا النسوية كفرض الحجاب في الأماكن الرسمية، وسن قوانين تمييزية؛ كإعطاء الرجل الحق في إنهاء العلاقة الزوجية من خلال رفع قضية شقاق ونزاع خاصة بالرجل تمكّنه من التهرب من الحقوق المالية المترتبة على عقد الزواج من خلال رفعها فعلياً أمام القضاء، أو التهديد باستخدامها لمساومة الزوجة للتنازل عن بعض الحقوق المترتبة على عقد الزواج، أو حضانة الأبناء، في حين لم تبذل جهداً لتفعيل أجسام قائمة كصندوق النفقة الذي تعطل عمله في قطاع غزة بسبب الانقسام السياسي، وأثر تعطله على ضياع حقوق العديد من المطلقات؛ كحقهن في النفقة وإعالة الأطفال الشهرية.
13. عانت النساء من نفوذ الشخصيات الحزبية وهيمنتها على تطبيق القانون، فما أظهرته نتائج دراسة الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي، هو نماذج عديدة توضح مدى تغول هذه الشخصيات نتيجة العمل وفقاً لمبدأ الحزبية المطلقة، وارتباط ذلك بحالات الفساد والمحسوبية المرتبطة بالهوية الحزبية، وما نتج عنه من انعدام فرص العديد من النساء من الحصول على حقوقهن عبر وسائل المطالبة المشروعة والمتاحة، نتيجة الخوف، أو التهديد المباشر.
14. تسبب فقدان الثقة في أجهزة العدالة الرسمية في ظهور وبروز دور القضاء العشائري في حل العديد من القضايا الخاصة بالنساء، التي غالباً ما كان الفصل فيها يتم وفقاً لمنظومة العادات والتقاليد التي ترسخ من المفهوم الدوني للمرأة والسلطوي للذكور، وبمعزل عن القانون.

الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية للنساء:

مفهوم الحقوق الاجتماعية:

تبتغي الحقوق الاجتماعية ترسيخ المفهوم القائل إنّ كرامة الإنسان تستوجب ضمان الحدّ الأدنى من شروط العيش الإنساني. كما تبتغي الحقوق الاجتماعية ضمان الحد الأدنى من العيش الإنساني المادي والنفسي لجميع الأفراد، وتوفير الاحتياجات الضروريّة لوجود الفرد المادي، والاستجابة لاحتياجاته النفسيّة والاجتماعية والفكرية. لذا، فإن أي اعتداء على توفير الحد الأدنى من شروط العيش يعد انتهاكاً للحقوق الاجتماعية بالدرجة الأولى؛ فالحقوق الاجتماعية هي حقوق تمنحها الدولة للفرد. هدف هذه الحقوق هو ضمان وجود مستوى معيشة إنساني ومقبول لجميع الأفراد في الدولة، وبخاصة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، والتي ينبغي أن تصل إلى كل شخص يعيش داخل الدولة.

تأثر الحقوق الاجتماعية للنساء بالانقسام:

إن ما أحدثه الانقسام هو الحد من توفير الاحتياجات الإنسانية والضرورية، من خلال حرمان الأفراد من مصادر رزقهم الأساسية، وانعكاسات ذلك على الأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة تأثر الحقوق المرتبطة بهذه المستويات جميعها.

وفي تفصيل الحقوق الاجتماعية، نتحدث عن سعي الدولة والتزامها بتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين، بما يمكّنهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية والأساسية، ومن هذه الحقوق الحق في مستوى معيشة لائق معقول وإنساني، الأمر الذي يعد توفيره شرطاً ضرورياً لوجود الإنسان الحر والقادر على التفكير واتّخاذ القرارات العقلانية، والحق في السكن الذي يعطي لكل إنسان الحق في الحصول على مأوى ومسكن لائقين.

ومن ضمن الحقوق الاجتماعية الحق في الحصول على العلاج الطبي؛ فمن حق كل إنسان أن يعيش بجسم معافى وسليم، وتتحمل الدولة مسؤولية توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها للحفاظ على صحتهم، وفي حال مرضهم أو إصابتهم، يمكنهم الحصول على العلاج الطبي اللازم لشفائهم.

إضافة إلى احترام حقوق العمال وظروف العمل، ويشمل هذا الحق مُركباتٍ مثل وضع حد أدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل، وتوفير شروط عمل معقولة، والحماية من البطالة، وضمان أجر متساوٍ للعمل الواحد، والحق في التعليم؛ فيحق لجميع المواطنين في الدولة، دون تمييز، تلقي التعليم ليتمكّنوا من اكتساب معلومات ومهارات شخصية واجتماعية تتيح لهم تلبية حاجاتهم مستقبلاً، وكذلك أن يكونوا مواطنين مستقلين.

1. حق النساء في الحياة

إن احترام الإنسان وكرامته ينشأ من احترام حقه في الحياة وتمكينه من التمتع بهذا الحق، عبر إتاحة الموارد الكافية التي تمكنه من البقاء، من خلال العدالة في توزيع هذه الموارد، وذلك أمرٌ لم يعد بالإمكان تحقيقه في ظل الآثار الناجمة عن الانقسام، ليس على النساء فحسب، بل أيضاً على الشرائح المجتمعية كافة. ويعتبر الحق في الحياة من أسمى حقوق الإنسان التي نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عليها، حيث نص في المادة 3 منه على حق كل فرد في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه، فيما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، على أن الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً، كما نص القانون الأساسي الفلسطيني على ضمان الحق في الحياة والسلامة الجسدية.

تعرض الحق في الحياة لانتهاكات متعددة وواسعة خلال الانقسام، وبخاصة في قطاع غزة، وذلك كنتيجة مباشرة لأحداث الاقتتال الداخلي، بسبب التعذيب أو تصفيات حزبية بين طرفي الانقسام، ولغياب مقومات الحياة نتيجة الحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال بعد فرض حماس سيطرتها على قطاع غزة، إضافة إلى حالات الوفاة داخل الأنفاق، والحرائق باستخدام الشموع، ومولدات الكهرباء، والقتل على خلفية شجارات نتيجة زيادة استخدام العنف كوسيلة لفض النزاعات، وازدياد حالات الانتحار، إضافة إلى تنفيذ أحكام الإعدام خلافاً لأحكام القانون الفلسطيني الذي يشترط مصادقة الرئيس على أحكام الإعدام قبل تنفيذها.

وبحسب التقارير السنوية للمؤسسات الحقوقية، وبخاصة تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بلغ عدد ممن فقدوا حقهم في الحياة في فلسطين ما بين الأعوام 2007 -2017 (1098)، منهم 127 في الضفة الغربية، بسبب أحداث الاقتتال، وسوء استخدام السلاح، والوفاة داخل مراكز التوقيف والسجون، أو جراء "ظروف غامضة"، في حين بلغت حصيلة من فقدوا حقهم في الحياة في قطاع غزة (971)، والانتهاكات السابقة لا تشمل انتهاكات الاحتلال، كما لا تشمل من فقدوا حقهم في الحياة في ظروف طبيعية.[3]

> "تعرض ابني لمحاولة قتل على أيدي حماس، ولما كنت بالمستشفى أطمئن عليه، جاني خبر قتل حماس لزوجي، مع إنو محايد، ومش منتمي لحد، وكانت دقائق حتى جاءني خبر قتل ابني الثاني".
>
> (مواطنة من قطاع غزة - شهادة مقتبسة من الدراسة الأساس)

ولعل ما تعانيه النساء في ظل الظرف السياسي الأصعب على المستوى الداخلي، قلل من احترام هذا الحق، بل تعدى ذلك إلى دفع العديدات منهن إلى اتّخاذ خيار التنازل عنه بإرادتهن المنفردة، فأصبحت ظاهرة الانتحار حديث الشارع الغزي، فما أظهرته الدراسة الأساس هو تنامي ظاهرة الانتحار في الأسر الفلسطينية، ليكون مجموع حالات الانتحار منذ العام 2009 حتى العام 2016، هو 47 حالة، وقد سجل العام 2016 ارتفاعاً حاداً في معدلات الانتحار، بحيث بلغ العدد 10 حالات.[4] فبعد أن كانت قضايا القتل العمد ضد النساء أولوية مجتمعية ونسوية، أصبحت حالات الانتحار أمراً يدعو إلى القلق والتدخل العاجل، وبخاصة أن غالبية القراءات كانت تتحدث عن دوافع اقتصادية واجتماعية، تسبب فيها انعدام الأفق السياسي وغياب الحلول التي من شأنها تخفيف تلك الدوافع، ما اضطر العديدين إلى الانتحار.

كما أظهرت الإحصائيات الخاصة بجرائم القتل ضد النساء، تبريرات جديدة يلوح بها كغطاء لجرائم قتل النساء، وتحت مسميات عديدة، كالانتحار، أو الموت بظروف غامضة، أو السقوط من علو، أو القتل بالخطأ، لتتحول الضحية إلى جاني، ويبقى المجرم محمياً من العقاب بحجة ما يسمى الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعيين، والستر على قضايا الأسرة، وبخاصة الجنائية منها، تحت غطاء ودعم مجتمعي تدعمه ثقافة العنف الممارس تجاه الأضعف، وبشرعية قانونية أعطت المفهوم الاجتماعي الحق في التستر عن قضايا القتل ضد النساء، أيّاً كان الجاني، وبغض النظر عن بشاعة الجريمة.[5]

بلغ عدد ضحايا النساء في مظاهر غياب سيادة القانون من الفترة 2006-2017، وفقاً لتقرير مركز الميزان (124) حالة وفاة، و(366) إصابة، سجل منها 61 حالة تحت مسميات متعددة، أهمها القتل في ظروف غامضة.

وقد أظهر التقرير ذاته أن حالات النساء اللواتي قتلن على خلفيات جنائية، تتعدد بين (14) حالة قتل بسبب شجارات عائلية، و(61) حالة قتل على خلفيات متعددة.

---

3 دراسة "كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين"، مسارات، تشرين الثاني 2017.

4 دراسة أثر الانقسام على النساء من منظور اجتماعي، **مفتاح**، 2017.

5 هبة الدنف. "أثر الواقع القانوني على ارتفاع جرائم قتل النساء في فلسطين"، **مجلة سياسات**، عدد 40؛ عدد خاص بالمرأة، 2016.

2. الحق في التعليم

ألقى الانقسام السياسي الفلسطيني بظلاله على واقع التعليم في قطاع غزة، وذلك من خلال عدم وجود تنمية مستدامة في قطاع التعليم، أو خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ، بعد أن أصبحت هناك وزارتان ومؤسستان متنافرتان، والتنافس والصراع السياسي بين القوي الفلسطينية المختلفة ينعكس على تطبيق أي جزء من أي خطة إن وجدت. لم يستطيع قطاع التعليم أن يبتعد عن هذا الانقسام البغيض، بل وصل الانقسام بشكله الرأسي والأفقي إلى المؤسسات التعليمية المختلفة، حيث تحولت المؤسسات التعليمية إلى قواعد حزبية يمارس فيها الانقسام والإقصاء، ومنابر للتحريض ضد الآخر. ووصل الأمر ببعض هذه المؤسسات إلى تعرضها للإتلاف على مستوي بنيوي وفكري ومكاني، وأصبحت المؤسسات التعليمية أماكن للصراعات الحزبية في ظل الانقسام، بدلاً من أن تكون مكاناً يبني الإنسان الفلسطيني، وخضعت لنظام التسيس، وهذا ملموس بكل مناحي الحياة التعليمية؛ بدءا من الموظف الصغير، وانتهاء بأعلى الهرم التعليمي.[6]

فما تسبب به الانقسام أثّر، بشكل مباشر، على نوعية التعليم وجودته، من خلال ضعف قدرات العاملين في قطاع التعليم من ناحية مدى كفاية الموارد البشرية المتاحة في تغطية المهام المطلوبة بسبب توقف العديد من الموظفين ضمن قطاع التعليم عن العمل جراء أوامر إدارية، ومن ناحية أخرى هي محاولة سد العجز في قطاع التعليم بكوادر غير مدربة ومؤهلة للتعامل مع خصوصية قضايا الفتيات بشكل خاص.

فما ذكرته الدراسة الأساس حول بعض الممارسات تجاه الفتيات كإجبارهن على ارتداء الحجاب، والتعرض إلى بعضهن بالإقصاء، والحرمان من الدراسة، كمحاولة للضغط عليهن من أجل ارتدائه، إضافة إلى تأنيث المدارس، شكل انتهاكاً للحق في التعليم.

وأدت الإجراءات الأخيرة التي قامت حكومة الوفاق باتخاذها تجاه قطاع غزة، إلى تقليل فرص حصول العديدات على حقهن في التعليم، وبخاصة مراحله الجامعية نظراً للتكلفة العالية، فما أكدته غالبية نتائج المجموعات البؤرية، هو اضطرار العديد من الأسر إلى إجبار أبنائها، وبخاصة الفتيات، على ترك مقاعد الدراسة بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم الجامعية.

> **"أولادي تركوا الجامعة، الأول كان بيدرس في القدس المفتوحة والثاني لسة متخرج من توجيهي، ومش قادر أسجل ولا واحد في الجامعة، وأختي كمان قعّدت بنتها، وأغلب زميلاتي بالشغل قعّدوا أولادهم، لأنو صرنا متحيرين نطعم ولادنا ولا نوديهم جامعات".**
>
> (مشاركة في مجموعة بؤرية)

وتتمثل معاناة طلبة التعليم العالي، البالغ عددهم (85660) طالباً وطالبة، في عدم قدرتهم على تسديد الأقساط المالية للفصول الدراسية، وعلى تحمل تكاليف الدراسة الأخرى، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل. ويمكن تلخيص أثر الانقسام في الحصول على الحق في التعليم عبر النقاط التالية:[7]

---

6 د. رياض صيدم، ورقة عمل حول تحليل السياق العام الفلسطيني، وأثر الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي على التعليم.

7 انظر/ي: "واقع التعليم العام في قطاع غزة ورقة حقائق"، غزة: مركز الميزان، 2013.

- ساهم الانقسام في تراجع جودة التعليم لتأثر المؤسسة الرسمية المشرفة باستقطابات حزبية وفئوية، وانقسامها بين موظفي غزة وضفة.
- ساهم الانقسام بوقف التطور المطلوب على مستوي الإنشاءات والمباني وطواقم العمل التعليمية المختلفة، ويواجه نظام التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء العجز في الأبنية المدرسية، حيث يحتاج القطاع إلى (142) مدرسة جديدة.
- إضرابات التعيينات، والاستبدالات للعاملين في حقل التعليم، والتغيرات السريعة، أدت إلى تراجع الخبرات التعليمية، ما أثّر على المستوى الأكاديمي للطلاب على كل المستويات.

كما يشهد الحق في التعليم، خلال إعداد هذا التقرير، انتهاكات متزايدة، تتمثل في تعطيل عمل مدارس الأونروا التابعة لوكالة الغوث واللاجئين، التي تشهد إضرابات على مستويات عدة، إضافة إلى نقص اللوجستيات التي كانت تزود بها هذه المدارس بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الأونروا، والناجمة عن سحب التمويل الخاص بالإدارة الأمريكية عن وكالة الغوث.

3. الحق في الصحة

انعكس الانقسام الفلسطيني الداخلي على نظام الرعاية الصحية في القطاع من خلال انهيار بعض مؤسسات الخدمة الصحية، وازدواجية التعليمات الإدارية، وغياب الحافز، وارتفاع نسبة الغياب بين القوة العاملة، وعدم انتظام تقديم الخدمة في مؤسسات وزارة الصحة، وتقييد الدور الإرشادي لسلطات الصحة الوطنية، والحؤول دون التخطيط الصحي وتحديد الأولويات في القطاع، إضافة إلى تأثيره سلباً على أداء ومخرجات نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة، وسوف تترتب عليه نتائج سلبية؛ سواء على المدى المتوسط أو الطويل.[8]

ويعتبر تقديم الخدمة للنساء أحد القطاعات المهمة المتضررة، بشكل أساسي، جراء حالة الانقسام، فقد قامت الدراسة الأساس بالتركيز على الآثار السلبية على تمتع النساء بالصحة ضمن مستويين رئيسين، الأول يتعلق بصحة المرأة نفسها، والآخر مرتبط بالأحوال الصحية لأسرتها، ووصفت الدراسة الأساس التمتع بالحق في الصحة على النحو التالي:

تأثير الانقسام على الحقوق الصحية للنساء:

أكدت نتائج الدراسة الأساس على سوء الأحوال الصحية للنساء في قطاع غزة تحديداً، نتيجة الأحداث غير المسبوقة التي شهدتها النساء جراء الانقسام، وتشير غالبية المقابلات التي تم إجراؤها ضمن الدراسة مع النساء، إلى تردي أوضاعهن الصحية، وإصابة العديدات بالأمراض المزمنة؛ كأمراض الضغط، والسكري، والقلب، إضافة إلى تأثر الوضع النفسي الناجم عن الانقسام، وتوالي الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، وما خلفته من مشاكل صحية وجسدية جسيمة، فما خلفه عدوان العام 2014 من أعداد للجرحى مثلت النساء منها 1442 امرأة، تسببت إصابة 115 منهن بحدوث نوع من الإعاقة.[9]

---

8 د. مجدي عاشور، الصحة في قطاع غزة: الحصار والنار والانقسام الداخلي.

9 هبة الدنف، ورقة حقائق "وضع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية"، حشد، 2016.

أشارت إحدى ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية إلى الأثر البالغ الذي خلفه عدوان 2014 عليها، وما زاد الأمر سوءاً هو نقص الخدمات المقدمة من وزارة الصحة، وبطء الحصول على تصاريح للعلاج في الخارج، نتيجة المناكفات السياسية بين الوزارة في الضفة وقطاع غزة.

"من يوم خصم الرواتب وأنا تعبانة وحاسة بضغط كبير وصداع ملازمني، رحت على الدكتور حكالي عندك ضغط عالي، ولازمك علاج، وحكالي الطبيب إنو الضغط صار بسبب وضعك النفسي، يعني مش بكفي هم الرواتب وكمان مرض، وصار لازمني علاج ومصاريف تانية مش راح أقدر عليها".

(مشاركة في مجموعة بؤرية)

وقد أظهرت الإحصائيات العامة في وزارة الصحة الفلسطينية ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، وأمراض السرطان، وبخاصة لدى النساء، فقد أكدت إحصائيات مركز المعلومات الصحية في وزارة الصحة ارتفاع مجموع حالات السرطان. ويأتي "سرطان الثدي في المرتبة الأولى للسرطانات التي تصيب الإناث في فلسطين، وبلغت نسبتها 33.7% من مجموع حالات السرطان المبلغ عنها لدى الإناث، وبمعدل إصابة بلغ 33.1 حالة جديدة سنوياً في كل مئة ألف أنثى في فلسطين".[10] ويأتي ذلك في ظل نقص الخدمات الصحية التي تقدم لمرضى السرطان تحديداً، نتيجة العجز المستمر في خدمة تقديم العلاج لمرضى الأورام السرطانية في قطاع غزة، جراء العجز في أدوية العلاج الكيماوي لأسباب متعددة، تتناقض فيها الاتهامات ما بين وزارة الصحة في غزة والضفة الغربية، بحيث يرجع المسؤولون في غزة الأسباب إلى تذبذب توريد الأدوية من قبل الحكومة الفلسطينية في رام الله،[11] في الوقت نفسه الذي تنكر فيه وزارة الصحة في رام الله ذلك، وتتهم جهاز الصحة الذي تديره حماس بافتعال الأزمة، بل ويزيد على ذلك باتهامها بسرقة العلاج المورد لها إلى القطاع الخاص، وما يتنج عن ذلك من ارتفاع تكلفة الحصول على العلاج للمرضى، وبخاصة ذوي الأمراض المزمنة.[12] وقد أظهرت وزارة الصحة في غزة أعداد مرضى السرطان وفقاً للإحصائيات، وذكرت أن هناك 6100 مريض أورام من كبار السن، و460 مريضاً من الأطفال، يتلقون الرعاية الصحية في مستشفى الرنتيسي في غزة، إلى جانب وجود 1700 مريض أورام كبار في مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس.[13]

"زوجي مريض بفيروس الكبد الوبائي درجة *b*، وعنده تليف بالكبد والطحال، ومعه قرار رئيس بقدر من خلاله يغطي مصاريف العلاج اللازمة له من وزارة الصحة. في كل مرة بروح أطلب العلاج بيحكولي بغزة إنو ما في علاج، وأضطر أروح أشتريه من الصيدلية أو مستشفى خاص، وفي كل مرة بألقى مكتوب على العلاج اللي باشتريه عبارة "مباع لوزارة الصحة الفلسطينية"، يعني العلاج واصل، لكن انباع للخاص، بتعرفوا كل مرة بتأخر فيها العلاج عن زوجي أقل دين بيكون عليّ ألفين دولار، لأنه علاجه مكلف وغالي، وأنا وعيلتي تعبنا من المصاريف وتكاليف العلاج، وما حدا مقدر وضعنا".

(مواطنة من غزة تمت مقابلتها)

10 التقرير الصحي السنوي للعام 2017 - مركز المعلومات الصحية.

11 بيان صحافي صادر عن الميزان حول التداعيات الصحية لمرضى السرطان نشر بتاريخ 2018/8/4:
http://www.mezan.org/post/26791

12 "مستشفيات قطاع غزة في وضع حرج بعد نفاد الأدوية والاحتياجات الطبية" ... "بين رام الله وغزة يضيع المرضى في متاهات البحث عن وسيلة للشفاء" **جريدة الشرق الأوسط**: https://aawsat.com/home/article/1020801/

13 توقف العلاج الكيماوي لـ 8260 من مرضى السرطان في غزة: https://www.arab48.com

الاحتلال والعلاج في الخارج:

من الأسباب الأساسية التي تزيد أوضاع المرضى في قطاع غزة سوءاً، هو رفض وتأخير تصاريح المرضى من سكان قطاع غزة، بشكل ملحوظ، في ضوء القيود الناجمة عن إجراءات أمنية معقدة منذ العام 2012، وبخاصة في العامين الأخيرين، وتضاعف عدد المرضى الذين يتقدمون للتصاريح للمرور من خلال حاجز معبر بيت حانون "إيرز"، الذي وصل إلى 21899 طلباً للتصاريح في العام 2015، حيث كانت تقلصت نسبة الموافقة على هذه الطلبات، بشكل مطرد، فقد تم الموافقة على 92.2% من الطلبات في العام 2012، إلى 77.5% العام 2015. ومنذ بداية العام 2016، ازدادت أوضاع مرضى غزة الذين يحتاجون إلى التصاريح، وتدنت نسبة الموافقة إلى 44% من مجموع الطلبات، كما أدى الإغلاق المستمر لمعبر رفح بين قطاع غزة ومصر، منذ تموز 2013، إلى تراجع عدد المرضى الذين تمكنوا من الخروج للعلاج في مصر. وفي العام 2014، بلغ عدد المرضى الذين غادروا 3117 مريضاً، في حين انخفض العدد إلى أقل من النصف في العام 2015، بسبب إغلاق الحدود.[14]

أزمة التحويلات الطبية:

إن الحديث عن ملف التحويلات الطبية لا يمكن إغفاله في ظل تدهور أوضاع المرضى في قطاع غزة، نتيجة تأخر الحصول على تصاريح خاصة بالمرضى جراء ممارسات الاحتلال أولاً، وثانياً نتيجة سوء التنسيق بين مكتبي وزارة الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ترتب عليه بطء الحصول على تصاريح للعلاج في الضفة الغربية، وأراضي 48، وازدياد عدد الوفيات نتيجة تأخر الحصول على تصاريح، وذلك وفقاً لما أعلنه المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة لعدد من الوكالات الإعلامية.[15]

أكد منسق مشروع "الحق في الصحة"، في منظمة الصحة العالمية في القطاع محمد لافي، أن حجم تقليص التحويلات الطبية في غزة من قبل وزارة الصحة الفلسطينية برام الله، "وصل إلى أكثر من 75 في المئة في العام 2017، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي 2016"، كما أكد أن "المنظمة لاحظت انخفاض عدد التحويلات منذ بداية أيار/مايو الماضي، حيث بلغ عددها في حزيران/يونيو الماضي 477 تحويلة للعلاج خارج مستشفيات قطاع غزة، بينما بلغ متوسط عدد التحويلات الشهري للعام الماضي 2041 تحويلة شهرياً". وقد أشار إلى العراقيل المتعلقة بالاحتلال على وجه الخصوص، والمتعلقة باشتراط الفحص الأمني قبل إصدار أي تصريح، فمنذ بداية 2017، طلبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي "ما يزيد على 400 مريض لإجراء مقابلات أمنية معهم (تحقيق من قبل جهاز الشاباك الإسرائيلي) كشرط قبل دراسة طلب التصاريح الأمني من قبل المريض، ومن بين المرضى الذين أجريت معهم مقابلات أمنية من قبل الجانب الإسرائيلي، "هناك فقط 10 في المئة من منح التصريح اللازم لتلقي العلاج؛ سواء داخل إسرائيل أو الضفة الغربية والقدس المحتلتين".[16]

أظهر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثالث والعشرون عن العام 2017، والخاص بوضع حقوق الإنسان في فلسطين، وفاة 30 مريضاً، 12 منهم أطفالاً. وقد ذكر تقرير موازٍ لمؤسسة الميزان لحقوق

14 الواقع الصحي في فلسطين من منظور حقوقي، http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=880923

15مجلة العربي الجديد: غزة،11 حالة وفاة بينهم ثلاثة أطفال لمنعهم من التحويل للعلاج بالخارج نشر بتاريخ: 27 حزيران 2017: https://www.alaraby.co.uk/society/2017/6/27/

16 "الصحة العالمية: السلطة قلصت تحويلات غزة الطبية بنسبة 75%"، غزة: عربي 21، أحمد صقر، الجمعة، 25 آب/أغسطس 2017: arabi21.com/story/1029932

الإنسان وفاة 17 امرأة نتيجة تأخر حصولهن على العلاج خارج قطاع غزة خلال العام 2017 فقط.[17]

وأشار تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثالث والعشرون حول الأسباب الخاصة بالمعيقات المرتبطة بالانقسام السياسي إلى انخفاض نسبة التحويلات المحولة من قطاع غزة مقارنة بالكثافة السكانية العالية، بحيث شكلت نسبة التكلفة الإجمالية للتحويلات 29% لقطاع غزة، يقابلها 71% للضفة الغربية.

وقد أظهر التقرير ذاته أنه من ضمن الأسباب إعطاء التحويلة الطبية لتنفيذ إجراء طبي واحد للمريض، على الرغم من حاجته إلى أكثر من إجراء طبي لمعالجة مرضه، وعدم تزويد الجهات الصحية في قطاع غزة ببعض الأدوية مرتفعة القيمة، ما يساهم في رفع تكلفة التحويلة الطبية.[18]

أظهرت الدراسة الأساس من خلال استطلاع نفذته مؤسسة أوراد في 24 آذار 2014، ضعف الأداء الصحي في القطاع تحديداً، بحيث صرح 47%من سكان قطاع غزة بأن أداء الحكومة المقالة في مجال تقديم الخدمة الصحية كان ضعيفاً، ويضاف إلى ما سبق ارتفاع تكاليف العلاج الصحي، وحرمان العديد من الأسر التي تحمل بطاقة التأمين العسكري، وبخاصة الصادرة من رام الله، وتقييد التعامل بها؛ سواء في الحصول على العلاج المجان، أو الاستفادة من خدمات مؤسسات الخدمات العسكرية.[19]

ومن الجدير ذكره، أيضاً، النقص الحاد للوقود في قطاع غزة، وتأثيره على قطاع الصحة، وبخاصة مستشفيات القطاع، التي يعد مستشفى الشفاء أكبرها استيعاباً للمرضى، بحيث يهدد بتوقف عمله في كل أزمة للوقود، نتيجة الإغلاق، أو عدم دفع فاتورة الوقود اللازم، فمستشفيات غزة بحاجة إلى 450 ألف لتر من الوقود شهرياً، لتشغيل المولدات الكهربائية في حال انقطاع التيار الكهربائي لمدة تتراوح بين 8-12 ساعة يومياً، بينما تحتاج حوالي 950 ألف لتر شهرياً حال انقطاع الكهرباء لمدة 20 ساعة يومياً.[20]

ومن الجدير ذكره هو مدى حصول النساء ضحايا العنف للخدمات الصحية، نتيجة غياب تطبيق نظام التحويل الوطني كأثر مباشر للانقسام، الذي من خلاله يمكن ضمان تقديم خدمة مهنية ومتخصصة وفق الضوابط التي وردت ضمن نظام التحويل، ما يعد تحدياً آخر أمام حصول العديدات على حقهن بالصحة وفقاً لمعايير محددة ضمن القوانين الفلسطينية.

4. حق النساء في العمل

أظهرت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بلغت 19.0% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2017، مقابل 10.3% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.2% للعام 2017، وهناك فجوة في معدلات الأجر اليومي بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 84.6 شيكل، مقابل 119.6 شيكل للذكور للعام 2017، وبلغ معدل

17 انظر/ي: تقرير الميزان: http://mezan.org/post/25161

18 انظر/ي: تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثالث والعشرون، كانون الثاني - كانون الأول 2017.

19 إفادة النساء المشاركات في المقابلات واللقاءات المركزة تؤثر تلقيهن الخدمة الصحية بعد الانقسام خصوصا في آلية التعامل مع بطاقات التامين الصحي الصادرة من رام الله تحديدا في أماكن الرعاية الصحية التابعة للخدمات الصحية.

20 الصحة تحذر من كارثة في مستشفيات غزة، معا الإخبارية، https://maannews.net/Content.aspx?id=961275

البطالة 47.4% بين الإناث المشاركات في القوى العاملة، مقابل 22.3% للذكور، و65.8% من النساء الشابات (15-29 سنة) عاطلات عن العمل، كما تصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر، إلى 53.8% من مجموع هذه الفئة من النساء.[21]

تعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية منخفضة جداً مقارنة بالإحصائيات العالمية، فما تمثله المرأة ضمن سوق العمل لا يتجاوز 19%، بينما يتعدى متوسط مشاركة المرأة العربية 28%، ويبلغ متوسط المشاركة العالمية للمرأة في سوق العمل ما نسبته 69%،[22] ولكن ما أحدثه الانقسام من آثار وخيمة؛ كان أهمها تراجع الوضع الاقتصادي، وتنامي الغلاء المعيشي، وارتفاع الضرائب، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إضافة إلى ما خلفه الانقسام من ظهور آثار اقتصادية، بسبب تطبيق سياسات متوازية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضع العديد من المعيقات الخاصة بحق المرأة في العمل، ويمكن تصنيف تلك المعيقات إلى معيقات خاصة بالقطاع الخاص، وأخرى ذات علاقة بالقطاع العام.

أولاً. الأسباب الخاصة بالقطاع الخاص:

1. الاعتداء ومصادرة المصانع والمؤسسات الخيرية والمراكز الشبابية والنسوية على خلفيات سياسية. فوفقاً لما أظهرته الدراسة الأساس، بلغ مجمل حوادث الاعتداءات أو الإغلاقات التي تعرضت لها المؤسسات الخيرية والمحلية نحو293 حالة اعتداء في الفترة ما بين 15 حزيران 2007 حتى 31 آذار 2017، وذلك بالاستناد إلى التقارير الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان.
2. رفض تشغيل بعض الأفراد بناء على خلفيات سياسية، فغالبية المؤسسات ذات الانتماء السياسي أصبحت تأخذ بعين الاعتبار انتماء الموظفين قبل تشغيلهم، وذلك يرجع لاعتبارات سياسية بحتة ذات علاقة بإصدار التراخيص الخاصة من الحكومة في الضفة الغربية.
3. الرقابة على التحويلات المالية، فمن ضمن الصعوبات التي واجهت المؤسسات العاملة في قطاع غزة، فرض إجراءات عديدة معقدة، ورقابة على الأرصدة والحسابات والتحويل بين المؤسسات.
4. سياسة إغلاق المؤسسات المحلية والدولية، حيث مارست الجهات المتحكمة في قطاع غزة صنوفاً شتى من الرقابة والملاحقة للعديد من المؤسسات المحلية والدولية، وفرضت عليها إجراءات رقابة وتراخيص مشددة وباهظة الثمن، ما أدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل ورفع معدلات البطالة.
5. إغلاق وتوقف عمل المؤسسات النسوية، وتغيير خطة التمويل للمشاريع عن غزة ككل، فبعد سيطرة حماس على القطاع، تغيرت خارطة التمويل الدولية للجهات المانحة تجاه قطاع غزة؛ كونه لا يمتلك أي مصوغ قانوني معترف به من أجل التمويل، ما أثّر على النساء والمؤسسات النسويةً وبخاصة النساء العاملات ضمن المشاريع.

ثانياً. الأسباب الخاصة بالقطاع العام:

1. الحرمان من الوظيفة الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تسبب الانقسام في إجبار النساء العاملات على ترك وظائفهن، إما بقرار سياسي صادر عن رئيس السلطة الوطنية، وإما بقرار ذاتي نتيجة المعاملة السيئة التي مورست تجاههن في أماكن العمل على خلفية الانتماء السياسي.
2. التمييز في الوظيفة الحكومية والترقيات لأفراد حماس، وقد أشارت الدراسة الأساس من خلال

21 السيدة عوض تستعرض أوضاع النساء عشية يوم المرأة العالمي للعام 2018:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3073

22 ورقة تحليل سياسات، "مشاركة المرأة في القوى العاملة"، مجموعة باحثين، البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - "مسارات"، كانون الأول/ديسمبر 2016.

تصريحات النساء إلى أن التمييز في الوظيفة الحكومية، بناء على الخلفية السياسة، ازدادت حدته بعد الانقسام السياسي، ووفقاً لشهادات النساء، ضمن الدراسة الأساس، فقد تم طرد بعضهن من مكاتب العمل الخاصة بهن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى إيقاف جميع التعيينات الخاصة بالوظائف العامة في قطاع غزة، ضمن القطاع المدني أو العسكري ما شكل عائقاً أساسياً أمام محاولات الحد من نسب البطالة، وبخاصة في صفوف النساء.

3. تحويل العديد من موظفي قطاع غزة إلى بند التقاعد؛ فقد أصدرت حكومة التوافق العديد من أوامر التقاعد بحق الموظفين المدنيين والموظفين التابعين للأجهزة الأمنية، بحيث تجاوز عدد من تمت إحالتهم الآلاف، مع التأكيد على أن جزءاً كبيراً ممن تمت إحالتهم هم دون سن التقاعد العام، ويخضعون إلى التقاعد الإجباري. وقد أثارت إحالة الآلاف من الموظفين الحكوميين التابعين للأجهزة الأمنية في قطاع غزة إلى "التقاعد المبكر"، بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تطبيقاً لقرار اتخذته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، استياءً واسعاً في صفوف الموظفين. ولم يصدر عن الحكومة الفلسطينية أو حركة "فتح" التي تنتمي غالبية المحالين إلى التقاعد إليها، توضيحات بشأن القرار، إذ فوجئ الآلاف من الموظفين، بقرار إحالتهم إلى التقاعد المبكر، على الرغم من عدم بلوغهم سنّ التقاعد بعد.[23]

5. حق النساء في السكن

عانت النساء في ظل الانقسام من تعدٍّ واضح على الحق في السكن كان جزءاً كبيراً منه ناجماً، في بداية الأمر، عن التعديات على البيوت على خلفيات حزبية، كحرق البيوت، والاضطرار إلى ترك المنزل والسفر إلى بلدان عربية، أو إلى الضفة الغربية، نتيجة الخوف من القتل أو الاعتقال، فما أظهرته الدراسة الأساس من خلال تصريحات النساء أن فقدان البيوت كان من أكثر الخسائر التي تعرضن لها خلال الانقسام، بحيث تحولت هذه الأسر إلى عالة على المجتمع، ودفعت العديد منهن إلى العيش عند أقارب، وتسبب ذلك في تفاقم أحوالهن النفسية والاقتصادية.

يضاف إلى ذلك، غياب توفير الضمانات اللازمة للحق في السكن؛ من ظروف محيطة تكفل ممارسة هذا الحق في ظل ظروف آمنة، فضلاً عما ما يعانيه السكان في قطاع غزة، ومنذ العام 2006، من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي يصل من 8-16 ساعة يومياً، وما ترتب عليه من حالات وفاة للنساء والأطفال نتيجة استخدام وسائل غير آمنة للإنارة، فقد شهدت الفترة بين مطلع العام 2010 وحتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2016، وفاة 30 مواطناً من بينهم 24 طفلاً وسيدة واحدة، وإصابة 30 آخرين، من بينهم 16 طفلاً و6 سيدات.[24]

ويزيد الأمر خطورةً ارتفاع مستوى تلوث المياه إلى 95% في ظل شحها وسحبها من خزانها الجوفي، وتعتمد 25% من المساكن على الحفر الامتصاصية، والقنوات المفتوحة للصرف الصحي، ما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، وكذلك مياه البحر، ما يشكل خطراً على الحق في الصحة، والحق في بيئة نظيفة، كما يعاني القطاع عجزاً في السكن قبل مراحل العدوان، وقد تفاقم هذا العجز بعد العدوان بنسب يصعب حصرها.[25]

23 "آلاف الموظفين في السلطة ينضمون إلى طابور البطالة من باب التقاعد المبكر"، **مجلة العربي الجديد**، تاريخ النشر: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

24 مركز الميزان لحقوق الإنسان. "واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة"، كانون الثاني/يناير 2017.

25 الحق في السكن والتزامات الدولة بضمان الحماية، بهجت الحلو، http://samanews.ps/ar/post/286368/

وتعتبر الآثار الاقتصادية المترتبة على الإجراءات الأخيرة التي قامت بها حكومة الوفاق، والخاصة بخصومات الرواتب، وإحالة آلاف الموظفين/ات إلى التقاعد الإجباري، سبباً إضافياً في حرمان العديد من الأسر من السكن، نتيجة عدم مقدرة العديد منهم على دفع الإيجار اللازم، أو الاضطرار إلى بيع مستلزمات المنزل الأساسية لسداد الديون، أو عدم القدرة على دفع فواتير الكهرباء والمياه، وبالتالي انقطاعها.[26]

أما فيما يتعلق بالتعديات على الحق الناجمة عن الاحتلال،[27] وعلاقتها بالانقسام، فقد شكلت السياسات الانتقائية في تعويض متضرري عدوان 2014، تحدياً آخر، وبخاصة في ظل انقسام المؤسسة الحكومية الرسمية الراعية لعملية التعويض، مع التأكيد على غياب النساء عن لجان إعادة الإعمار، على الرغم من كونهن من يتحملن الضرر الكبير جراء تعطل وتأخر عملية إعادة الإعمار، وسوء إدارة وتوزيع المباني السكنية الخاصة بالمتضررين.

أظهرت التقارير الخاصة العديد من الإشكاليات المتعلقة بتعويض المتضررين/ات، كمنع دخول مواد البناء، وفرض رقابة مشددة عليها؛ مثال ما قامت به الأمم المتحدة من وضع آليات من أجل السيطرة على مواد البناء التي يتم إدخالها إلى القطاع، ولمنع سيطرة "حماس" على هذه المواد واستخدامها لأغراض خاصة، وذلك وفقاً لما ذكرته صحيفة الغارديان البريطانية،[28] أو كالمشاكل الخاصة بتعويض المتضررين حملة الهوية الزرقاء.* واضطرار العديدات للبقاء في الكرافانات -البيوت المتنقلة - فما جلبه العدوان الإسرائيلي من دمار حدث بذريعة إسقاط حكم حماس، وسبب مزيداً من النزوح للنساء والعيش في الكرافانات التي لا تصلح للسكن؛ فغالبية الشهادات من النساء أكدت على الأضرار التي لحقت بهن نتيجة البقاء في الكرفان؛ فهو شديد الحر في الصيف، وشديد البرودة في الشتاء، كما أكدت العديدات منهن فقدانهن الأمان؛ وبخاصة ما يواجهه الأطفال من حالات خوف وذعر.

> "في الليل بعرفش أنام غير ابني جنبي، خصوصاً بعد ما لقينا حية (ثعبان) في الكارافان، من يومها وأنا الرعب والخوف ما بيفارقي، وما بقدر أنام لأني بخاف على الأولاد".
>
> (إحدى متضررات الحرب من سكان منطقة بيت حانون)

وقد أظهر تقرير مركز الميزان حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعام 2017، تفاقم أزمة السكن، حيث يحتاج قطاع غزة إلى (102) ألف وحدة سكنية جديدة، إضافةً إلى إعادة بناء (24) ألف وحدة سكنية. وتعيش (36.2%) من الأسر في مساكن مساحتها أقل من (120م^2)، فيما بلغت نسبة الأسر التي تملك غرفة نوم أو غرفتين على الأكثر في المنزل (53.6%) من إجمالي السكان.

---

26 أكدت غالبية النساء المشاركات في المجموعات البؤرية إلى اضطرار العديد من جاراتهن أو قريباتهن إلى ترك منازلهن أو بيع مستلزماتها خصوصا اللواتي يسكن في بيوت للإيجار نتيجة الأزمة الخاصة بالرواتب وذلك لإجبار المستأجر في غالبية الأحيان للأسرة على ترك البيت نتيجة عدم القدرة على الوفاء بقيمة الإيجار.

27 شنّت إسرائيل عدوانا على قطاع غزة، في السابع من يوليو/تموز 2014، أسفر عنه قتل 2320 فلسطينياً، وهدم 12 ألف وحدة سكنية، بشكل كلي، فيما بلغ عدد الوحدات المهدمة جزئياً 160 ألف وحدة، منها 6600 وحدة غير صالحة للسكن.

28 صحيفة تكشف عن أسباب تأخر إعادة الإعمار وفقا لخطة سيري، https://paltoday.ps/ar/post/224579.

للاطلاع أكثر انظر/ي: http://www.pn-news.net/news.php?extend.1975

* حملة الهوية الزرقاء ويقصد بهم الفلسطينيون العائدون من الدول العربية، ويحملون بطاقة تعريف مؤقتة تحمل رقم 700 في بدايتها، وهم فلسطينيون لم يتم إدراجهم في السجل المدني لرفض الاحتلال إصدار لم شمل لهم، ما يعيق تقديم مواد الإعمار لهم وفقاً لآلية التعويض المتبعة في إدخال المواد بناء على رقم البطاقة الوطنية للمتضرر.

6. الحق في الضمان الاجتماعي

لكل فرد الحق في الضمان الاجتماعي. ويتعين على الدولة ضمان الحماية لكل شخص، لاسيما أشد الفئات ضعفاً في المجتمع، في حالات البطالة، والأمومة، والحوادث، والمرض، والعجز، والشيخوخة، ... وغير ذلك من ظروف الحياة المشابهة؛ وذلك عن طريق توفير الرعاية أو المساعدة الاجتماعية، كما يتعين على الدولة القيام بالإعمال التدريجي للحق في الضمان الاجتماعي، باعتماد التدابير اللازمة لتقديم الحماية النقدية أو العينية ؛بهدف تمكين جميع الأفراد والأسر من الحصول على الرعاية الصحية الأولية بالحد الأدنى، والمستلزمات الأساسية من المأوى والمسكن، والماء، ومرافق الصرف الصحي، والغذاء، وأشكال التعليم الأساسية.[29]

نظراً للأثر المترتب على الحق في الضمان الاجتماعي في عملية إعادة التوزيع، يضطلع هذا الحق بدور مهم في تحقيق الإدماج الاجتماعي، وتعزيز التماسك والقضاء على الفقر. ويجب ألا يستند تقديم الضمان الاجتماعي إلى أي أسس تمييزية، علماً أن وسائل التمويل وتوفير الضمان الاجتماعي تختلف من دولة إلى أخرى.

من أهم الاستنتاجات التي أكدت عليها الدراسة الأساس هو تعرض النساء عن خسائر اقتصادية فادحة بسبب الانقسام، جاء بعضٌ منها كأثر مباشر نتيجة الأحداث؛ كفقدانهن منازلهن، وحرمانهن وظائفهن، وتحولن من الإنتاجية إلى عتبات المساعدات الإغاثية والكابونات. كما كلف الانقسام النساء مصاريف صحية طائلة نتيجة أمراضهن المزمنة بسبب الخوف والقهر لما سببه الانقسام، أو بسبب حالات الإعاقة أو الأمراض النفسية المنتشرة جراء الأحداث، إضافة إلى خسائر اقتصادية ناجمة عن أسباب سياسية أمنية متعلقة بالانقسام؛ ككثرة الاعتقالات السياسية لمعيلي الأسر، ما يحمّل النساء مسؤوليات اقتصادية إضافية تثقل كاهلهن، فحاجة النساء إلى الضمان الاجتماعي أحوج ما يكون، وذلك وفقاً للأسباب التالية:

1. تراكم الديون بسبب الهرب من الاعتقال السياسي، وهو ما دفع العديد من أرباب الأسر إلى ترك عائلاتهم والسفر أو الهجرة؛ إما إلى إحدى الدول العربية، وإما إلى الضفة الغربية، وترك العديد من النساء دون مصدر رزق، والعيش في حالة اقتصادية مزرية، إضافة إلى تراكم الديون بسبب الإجراءات الإدارية الأخيرة بحق الموظفين في قطاع غزة، التي تسببت في عدم تمكن موظفي السلطة من أداء التزاماتهم المالية، بسبب الخصم من رواتبهم، ما أدى إلى احتجاز "أعداد كثيرة" منهم خلف القضبان، ومن شأن وقفها الزج بمعظم الموظفين في السجون.[30]
2. تحول حياة العديد من الأغنياء إلى فقراء ويعتاشون، بشكل أساسي، على المساعدات الإغاثية، فما رتبه الانقسام من أضرار أنهكت الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، نتيجة توقف عمل العديد من المؤسسات للأسباب السابقة التي أشار إليها التقرير آنفاً، بحيث تجاوزت معدلات البطالة في قطاع غزة 43%، وترتفع بين فئة الشباب والخريجين لتصل إلى نحو 60%، يشكلون أكثر من ربع مليون غزي، بينما حُرم أكثر من 72% من الأسر من الأمن الغذائي، وفق إحصاءات رسمية.[31] تلاه ما ترتب من أضرار نتيجة توقف السيولة النقدية في السوق الفلسطينية، جاءت كأثر مباشر

29 الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: https://www.escr-net.org/ar/resources/368836

30 مقابلة مع المحامي يوسف سالم، والمحامية زكية كريم، تمت في غزة بتاريخ: 2018/8/14.

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2016، قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعامين 2010 و2011**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

لما أقدمت عليه السلطة الفلسطينية التي كانت تدفع نحو خمسين مليون دولار رواتب لنحو خمسين ألفاً من موظفيها في غزة، قبل أن تخصم في أبريل/نيسان 2017 ثلثها، وتُحيل نحو عشرين ألف موظف عسكري إلى التقاعد الإجباري المبكر، وهو ما حرم القطاع من سيولة نقدية ليست قليلة.[32]

3. ضياع حقوق النفقة والطلاق للنساء، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة، منها ضعف الجهاز القضائي الذي تضرر بدرجة كبيرة من الانقسام السياسي، فعجز في حالات كثيرة عن حماية حقوق النساء المترتبة على عقد الزواج، إضافة إلى تعطل عمل صندوق النفقة في قطاع غزة.
4. تأخر صرف المستحقات المالية لمستفيدي الشؤون الاجتماعية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية التي تشكل موازنتها ما نسبته 5.08% من إجمالي النفقات العامة، وضرورة العمل على زيادتها بالتناسب مع ازدياد معدلات الفقر والبطالة، وتوسيع الفئات المستحقة للحماية الاجتماعية، كدور أساسي يجب على أصحاب الواجب القيام به، وبما يتلاءم مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة، الذي ساهم، بشكل سلبي، في تعقيد الإجراءات والأدوار المناطة بأصحاب الواجب. إن تقليص أعداد الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية، وعدم قدرتهم على تغطية الاحتياجات الضرورية، لعدم وجود الموارد المالية، إضافة إلى عدم قيام الحكومة بدورها في قطاع غزة، وبخاصة ما يتعلق بالشق المالي والسياساتي،[33] أدت إلى اضطرار العديد من النساء الفقيرات إلى اللجوء إلى الجمعيات الخيرية والإغاثية بهدف الحصول على مساعدات، يرافق ذلك تعرض بعضهن للابتزاز والمضايقات والإهانة، كما قلصت وزارة التنمية الاجتماعية (50%) من خدماتها المقدمة للسيدات في بيت الأمان، لرعاية النساء والفتيات المعنفات أسرياً، واللواتي ارتفع عددهن من (96) حالة العام 2016 إلى (181) حالة في العام 2017، كما طال التقليص الأطفال في مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة، وفي مؤسسة الربيع للأطفال ممن هم على خلاف مع القانون.[34]
5. نقص الخدمات المقدمة من القطاع العام إلى النساء ذوات الإعاقة، نتيجة لغياب تطبيق قانون المعاقين رقم 4 لسنة 1999، وبخاصة فيما يتعلق بالعمل ببطاقة المعاق الوطنية التي تسمح لذوات الإعاقة بالحصول على الخدمة الطبية مجاناً.

> "في مستشفيات غزة ما بتعاملوا معي غير على التأمين وعمروش حدا طلب مني هاي البطاقة، أنا بس بسمع عنها في ورش التوعية اللي بناخدها مع المؤسسات، لكن ولا مرة استخدمتها، بتذكر مرة طلبتها من الاتحاد بس حكولي إنو بسبب الانقسام بتقدريش تحصلي عليها".
>
> (إحدى المشاركات في مجموعة بؤرية من ذوات الإعاقة البصرية)

32 أيمن الجرجاوي، "ماذا سيحدث بغزة إذا أوقفت السلطة رواتب موظفيها؟": http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/28

33 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نتائج ورشة عمل بعنوان «بما يتناسب مع أدوارها المقرة بالقانون، مطالبات بتفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي في قطاع غزة»، 2018: http://ichr.ps/ar/1/13/2458/

34 مركز الميزان، "واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة خلال العام 2017": http://mezan.org/post/25218

الفصل الثالث
الانتهاكات الأمنية الممارسة على النساء

الفصل الثالث
الانتهاكات الأمنية الممارسة على النساء

مقدمة:

أفرز الانقسام نتائج مريرة على مكونات المجتمع الفلسطيني كافة، حيث ترك آثاراً كارثية على المستويات الاجتماعية والثقافية والأمنية، وعلى مجمل الحقوق والحريات، وإخراجها عن إطارها الحقوقي والقانوني؛ فالتسلط والتعسف بات السمة الغالبة، الأمر الذي ولّد أزمات متلاحقة على مختلف مستويات السياسة والقضاء، والتشريع، والثقافة، والأمن، بما يمس مجمل منظومة حقوق المواطن في الصميم.

الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة:

الحق في حرية الرأي والتعبير حق أساسي يظهر في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتعتبر المادة 19 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الإطار الدولي الأساسي الذي يقنن هذا الحق. وتنص المادة 19 على ما يلي: لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب، أو مطبوع، أو في قالب فني، أو بأي وسيلة أخرى يختارها. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون، وأن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.

وعلى الصعيد الفلسطيني، نص القانون الأساسي في المادة 19 على أنه لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن، مع مراعاة أحكام القانون.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير:

أثرت الممارسات السياسية والأمنية الناجمة عن الانقسام، بطريقة مباشرة، على ممارسة الحق في التعبير، وبخاصة على الآراء والمواقف السياسية، فما عبرت عنه الدراسة الأساس يشكل نموذجاً للانتهاكات الواضحة ضد ممارسة هذا الحق، وعبرت عنه النساء باستخدام عبارات لم تنم إلا عن الخوف والتحفظ عن إبداء آرائهن السياسية حفاظاً على أرواحهن وأسرهن، وخوفاً من التعرض للاعتقال أو العنف أو القتل.

أكدت الدراسة الأساس أن الانقسام أوجد علامات فارقة وآثاراً وخيمة على مخاوف النساء المتصاعدة، وتمثلت الانتهاكات المتعلقة بحق التعبير عن الرأي في استخدام القوة المفرطة تجاه المواطنين، وفرض رقابة إلكترونية عليهم بشتى الوسائل، وبخاصة الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب

العديد من المواقع الإلكترونية المعارضة.[35] وقد شهد العام 2017، نكسة إضافية لحرية ممارسة الحق في التعبير، وممارسة الاعتقالات التعسفية على خلفيات حقوقية وسياسية في الضفة الغربية، وذلك بعد إقرار السلطة الفلسطينية قانون الجرائم الإلكترونية.

وقد تم فصل موظفين حكوميين واعتقال عشرات الإعلاميات/ين والناشطات/ين نتيجة التعبير عن آرائهم/ن السياسية، كما منعت الصحافيات من حرية الإعلام، من خلال اعتقالهن وتقييد حرياتهن ومنع بعضهن من مزاولة أعمالهن لسنوات، أو توجيه تهم تحت مسمى إساءة استخدام التكنولوجيا، وذلك وفقاً للتعديل الذي قامت به كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة على قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936.

وقد أكدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، استمرار حدة الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وبخاصة في العامين الأخيرين، من خلال مصادرة معدات التصوير، أو المثول أمام القضاء بسبب آراء تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتتعلق بالوضع العام أو السياسي.

> "أوقفنا فجأة اثنين لم يعرفا بأنفسهم، يلبسان زي مدني وقبعات سوداء، طلبوا منا بأسلوب التهديد مسح الصور عن الجوال، حاولت صديقتي التفاهم معهم، ولكن رفضوا التفاهم، وهددوها بسحب الجوال منها، وطلبوا منها مسح الصور، ثم التفت نحوي أحدهم وقال اخرجي جوالك من حقيبتك وامسحي الصور، رغم أني كنت قد وضعته قبلها بنحو خمس دقائق، أخرجت الجوال وطلبت منه التعريف بنفسه، فادعى انه مباحث، ولا أدري إن كان كذلك بالفعل أم لا، مسحت أربع صور كنت قد صورتها ومن ثم عدت إلى المكتب".
>
> (إعلامية تمت مقابلتها)

كما سجلت التقارير الحقوقية صدور أحكام غيابية بحق إحدى الإعلاميات بتاريخ 2017/9/12 من محكمة الصلح في غزة، والحكم عليها بالحبس ستة شهور، ومبلغ ألف شيكل غرامة، بعد نشرها تحقيقاً يتعلق بالفساد.[36]

الحق في التجمع السلمي والتظاهر:

يعتبر الحق في التجمع السلمي أحد الحقوق الرئيسية التي تعتبر جزءاً أساسياً من ممارسة الحق في التعبير عن الرأي، ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بممارسة الديمقراطية، ويعتبر التعدي عليه أمراً مؤكداً على عدم احترام الحقوق الأساسية والحريات العامة. كما كفلت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتشريعات الوطنية الحق في التجمع السلمي كحق أساسي من حقوق الإنسان، ويتمتع به الأفراد والجماعات والجمعيات والكيانات القانونية والهيئات الاعتبارية، في أي مكان عام للمطالبة بحقوقهم، أو من أجل الدفاع عن قضاياهم، أو للتعبير عن

35 الخامس عشر من يونيو/حزيران 2017، أعلن النائب العام الفلسطيني أنه وجّه قراراً للشركات الفلسطينية المزودة بخدمة الإنترنت، ينص على حجب عدد 12 من المواقع الإلكترونية، بحجة أنها "تنشر الأكاذيب والافتراءات بحق النخب الفلسطينية، وكذلك تعكر صفو الأمة".
ومن أبرز المواقع التي تم حجبها "وكالة الصحافة الفلسطينيّة صفا، والمركز الفلسطيني للإعلام، ووكالة فلسطين الآن، ووكالة شهاب الإخبارية، وموقع أجناد، وصوت فتح الإخباري، وموقع فلسطين أون لاين، وفلسطين برس، وفراس برس، وشفا نيوز، وإمامة الإخباري، وموقع أمد الإخباري، وشبكة قدس الإخبارية"، دون أسباب معلنة، إلا ما تم تداوله أنها «مقربة من دحلان وحماس».
36 التقرير السنوي الثالث والعشرون للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2017.

رأيهم، ويشمل حرية المواطنين في التجمع للمشاركة في إدارة شؤون بلادهم. ومن واجب الدولة أن تضع آليات وإجراءات مناسبة لضمان الاستمتاع العملي بحرية الحق في التجمع السلمي والسعي دائماً إلى تسهيل وحماية التجمعات السلمية العمومية، وعدم خضوعها إلى الإجراءات البيروقراطية المفرطة.

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في التجمع السلمي، وجاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن الحق في التجمع السلمي معترف به.[37] ويعتبر التجمع السلمي من الحريات المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني. ويقدر عدد الانتهاكات الموثقة ضد التجمعات السلمية خلال سنوات الانقسام حسب التقارير السنوية للهيئة المستقلة 100 انتهاك، منها 47 انتهاكاً في الضفة، و53 في قطاع غزة.[38]

تناولت الدراسة الأساس عدداً من مظاهر التعدي على هذا الحق، من خلال قمع العديد من التجمعات السلمية التي خرج بها المواطنون/ات للمطالبة بتحسين واقعهم العام، ولعل أبرز التعديات المتعلقة بهذا الحق هو الاعتداء الذي قامت به قوات الأمن في غزة على مسيرات إنهاء الانقسام التي نظمتها النساء كوقفة أسبوعية أمام المجلس التشريعي،[39] والتي، على الرغم من سلميتها، فقد جرت العديد من الاعتقالات والتهديدات وصدرت العديد من مذكرات التوقيف والحضور بحق العديد من النساء المشاركات في الوقفة، ما مثل انتهاكاً واضحاً لممارسة الحق في التظاهر والتجمع السلمي، وتعدى الأمر توقيف الناشطات ليطال باقي أفراد أسرهن، وإرسال مذكرات توقيف وتهديد من أجل الضغط على النساء المشاركات وإحراجهن اجتماعياً من قبل الأهل أو الزوج. ولم تكتفِ قوات الأمن بهذا الحد، بل تجاوزته إلى اشتراط الحصول على تصاريح خاصة للسماح بالتجمع، ليس في الشوارع العامة فحسب، بل، أيضاً، في القاعات الخاصة والمؤتمرات، من خلال منع إقامتها بسبب الخلفية السياسية، أو منع عقد ورش عمل بسبب عدم الحصول على الترخيص.

> "الوقفة النسوية كانت سلمية، وكنا نرفع فيها شعارات بتحمل إنهاء الانقسام، ونرفع بس علم فلسطين، لكن رغم هيك ما كنا نسلم من الأذى والضرب والاعتداء علينا بالعصي، مرة يلغوا المسيرة بحجة فش تصريح، ومرة يبعثوا للناشطات على البيوت، وهاد الإشي كان بتسبب في حرج كبير إلنا".
>
> (ناشطة نسوية قدمت إفادتها ضمن المجموعات البؤرية)

وقد أظهرت التقارير الحقوقية أن غالبية التجمعات التي تم الاعتداء عليها في قطاع غزة، كان يغلب عيلها الطابع المطلبي الاقتصادي أو الاجتماعي، كفض المسيرات التي طالبت بإنهاء أزمة الكهرباء في قطاع غزة،[40] وبخاصة في منطقة الفالوجة، واستخدام القوة المفرطة في تفريقهم، واعتقال العديد من منظمي المسيرة، وبخاصة من فئة الشباب.[41]

---

37 المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

38 "كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين". المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

39 بتاريخ 2012/9/25، قررت النساء أخذ زمام المبادرة، وبعد عدد من المشاورات التي أجراها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والمؤسسات والأطر النسوية، تقرر فيها عقد وقفة أسبوعية كل يوم ثلاثاء أمام المجلس التشريعي، للمطالبة بإنهاء الانقسام، وتنفيذ اتفاق القاهرة الذي تم توقيعه في 2011، إلا أن هذه الوقفة تم قمعها من قبل قوات الأمن، وتعرضت الناشطات إلى التهديد والاعتقال، وانتهت هذه الوقفة بتوقيع اتفاق الشاطئ في 2015/4/23، الذي تشكلت، بناء عليه، حكومة الوفاق الوطني.

40 يمكن الاطلاع على تفاصيل التعديات الخاصة بالحق في التجمع السلمي للمطالبة بإنهاء أزمة الكهرباء، من خلال «تقرير مؤسسة الحق بشأن انتهاك الحق في التجمع السلمي على خلفية أزمة الكهرباء في قطاع غزة»، الخميس 23 شباط/فبراير 2017.

41 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثالث والعشرون -مرجع سبق ذكره.

من اللافت خلال إعداد هذا التقرير، وعرض مسودته الأولى على الناشطات المشاركات ضمن اللقاء التشاوري بتاريخ 2018/9/10، أشارت العديد من الناشطات إلى الاعتداء عليهن ضمن محاولة أجهزة حماس منع مسيرة نظمتها اللجان الشعبية تضامناً مع قضية اللاجئين، دون تحديد أي أسباب تذكر.

> "ما حدا بقدر يختلف على أهمية دعم وإسناد قضية اللاجئين، وخطورة وقف أعمال الأونروا اللي إحنا طالعين في مسيرات نطالب فيها بحقنا كلاجئين، لكن اللي شفناه من قوة عسكرية وجيبات كان مخيف، خصوصاً قوة القمع المجهزة من قبل أجهزة الأمن لمنع المسيرة، لسبب غير مفهوم ليش منعوها؟".
>
> (إحدى الناشطات المشاركات في اللقاء التشاوري الأول لعرض مسودة التقرير الأولى)

الحق في الحرية الشخصية:

نص الإعلان العالمي في المادة 12 منه على أنه لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة، أو في شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات. كما أكد القانون الأساسي على حماية الحريات الشخصية، من خلال حظر الاعتداء على الحريات الشخصية، وحرمة الحياة الخاصة، واعتبارها حقاً طبيعياً، ومكفولة ضمن القانون لا يجوز المساس بها.

شهد قطاع غزة، بفعل الانقسام، انتهاكات متواصلة على الحقوق الشخصية، فوفقاً لما ذكرته الدراسة الأساس، تجلت مظاهر الاعتداء على الحرية الشخصية بالتعدي على نوع اللباس الخاص بالنساء في أماكن العمل ودور التعليم، بحيث فرضت الجهات المتحكمة في قطاع غزة، سيطرة واضحة على نوع لباس النساء في القطاع، من خلال التحكم في لباس الطالبات في المدارس والجامعات، والمحاميات، وحتى النساء اللواتي يسرن في الطرقات، من خلال جملة من القرارات المعلنة وغير المعلنة، ودون وجود سند من القانون لها، واستندت غالبيتها إلى القناعات الفكرية لحركة حماس، وتحت حملات دينية "حملة الفضيلة" كمثال.

في إطار التعدي على الحرية الشخصية، تم إصدار قرار منع النساء من تدخين النارجيلة في الأماكن العامة، ولم يكن القرار عاماً، بل كان خاصاً بالنساء، ما يعد تمييزاً، بحيث جاء القرار حصرياً لمنع النساء فقط دون الجنس الآخر، كما طالت الاعتداءات على الحرية الشخصية، التدخل في خصوصيات المارة في الشوارع بطريقة غير مشروعة، ومطالبتهم بأوراقهم الثبوتية للتأكد من علاقة القرابة من عدمه، وفي العديد من الحالات كان يتم نقلهم إلى مركز الشرطة للتأكد من الأوراق الثبوتية، وتدلل جملة الممارسات السابقة إلى سعي حكومة حماس إلى فرض قناعاتها الفكرية وتعميمها على المجتمع دون احترام لحرمة الحياة الخاصة، وللتنوع الثقافي، على الرغم من أن حملة الفضيلة باءت بالفشل بسبب رفض المجتمع وتصديه.[42]

42 دراسة كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، مرجع سابق.

الحق في الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفي:

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً،[43] مؤكداً من خلال هذه المادة على حظر الاحتجاز التعسفي. وعلى الرغم من أهمية المعايير العالمية، فإن واقع الحال دلل على ممارسة الاحتجاز والاعتقال التعسفي بمعدلات خطيرة للغاية، وقد أظهرت التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية أرقاماً صادمة حول عدد المحتجزين تعسفاً خلال فترة الانقسام، بلغ 8521 محتجزاً منهم في الضفة، و2661 في القطاع، وذلك وفقاً للتقارير السنوية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

أظهر تقرير المرصد الأورومتوسطي الذي حمل عنوان "إسكات الصوت .. ممارسة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للاعتقال التعسفي في فلسطين"، أن الضفة الغربية شهدت 1150 حالة اعتقال تعسفي، و1510 استدعاءً تعسفياً، خلال العام 2017، نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تهيمن عليها حركة فتح، وذلك بشكل رئيس عبر جهازي "الأمن الوقائي"، وجهاز "المخابرات العامة"، واستهدفت بشكل أساسي أولئك الذين يتبعون لحركة "حماس"، أو يعارضون سياسات المسؤولين، ويرفضون تصرفات الأجهزة الأمنية.[44]

وأظهر التقرير ذاته عدد حالات الاعتقال التعسفي في قطاع غزة 39 حالة اعتقال تعسفي، و33 حالة استدعاء، نفذتها الأجهزة الأمنية التي تتبع لحركة "حماس"، وبخاصة جهازي "الشرطة"، و"الأمن الداخلي" الذي كانت أنشأته "حماس" بعد سيطرتها على قطاع غزة، واستهدفت، بشكل أساسي، أولئك الذين ينتمون إلى حركة "فتح"؛ الخصم السياسي لحركة "حماس" التي تحكم قطاع غزة.

وباعتبار النساء لسن جزءاً منفصلاً عن الأحزاب السياسية، فقد تم اعتقال العديد من الناشطات السياسيات، من خلال اقتحام منازلهن، والقبض عليهن دون وجود مذكرات قبض، أو مراعاة الأسس القانونية في القبض أو الإحضار، والتحفظ على أغراضهن الشخصية، وأجهزتهن النقالة.[45] وقد أفادت العديد من المقابلات بالتعدي ليس فقط على حق الناشطة بذاتها، بل باعتقال أخوتها أو زوجها كمحاولة للحد من نشاطها السياسي، من خلال إحراج الأهل والضغط عليهم مجتمعياً.

> **"بعتولي مع أخوتي وحكولهم لو ما قعدتوا أختكم بالبيت وخليتوها تبطل تطلع مسيرات، راح نعتقلكم إنتو ونحبسكم".**
>
> (مشاركة في مجموعة بؤرية وناشطة)

أشارت الدراسة الأساس إلى الاعتقالات العشوائية لطالبات الجامعات من قبل قوات الأمن في الضفة وغزة، بشكل كبير، بعد الانقسام، وفي الغالب كانت تتم الاعتقالات على خلفية المشاركة في الفعاليات الوطنية، وما يترتب على ذلك من شعور بالخوف الشديد من التعرض للعنف من قبل قوات الأمن تارة، ومن الأهل تارة أخرى.

---

43 المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

44 للاطلاع على التقرير كافة، عبر الرابط:
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Silencing%20Dissent-ar.pdf

45 انظر/ي: أمن غزة يحتجز عضو إقليم فتح سماح أبو غياض، وزوجها لـــ " وطن": لا نعرف عنها شيئاً ورضيعتها بحاجة إليها:
http://www.wattan.tv/ar/news/253187.html

وقد شهد قطاع غزة في الآونة الأخيرة اعتقال إعلاميات وناشطات بسبب إصدارهن تقارير خاصة، أو انتقادهن الأوضاع القائمة على مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة الأوضاع الإنسانية، بطريقة اعتقال مخالفة للقانون، واحتجازهن بما يخالف قانون أصول المحاكمات الجزائية، وبخاصة فيما يتعلق بمدد التوقيف والاستدعاء، وبخاصة أن غالبيتها يصدر بدون إذن قضائي، ومخالفاً لمبدأ سيادة القانون الذي يوجب على السلطة التنفيذية أن تحترم القانون في أعمالها.

> "وإذا سألتِ عن ظروف اعتقالي سأقول لك بأنها خارجة عن أي قانون، فحضورهم لبيتي وتفتيشهم لغرفتي بدون إذن رسمي، وحضورهم لمكتبي، وخروجي في ساعات دوامي الأولى لأن ضباط الأمن متواجدين على باب المبنى من الخارج، خرجت معهم وأنا أفكر كيف دخلوا بيتي؟ من سمح لهم بانتهاك حرمتي وخصوصياتي؟ كيف دخلوا غرفة نومي وفتشوها؟ وأسئلة كثيرة حين وجدت نفسي معتقلة.
>
> (إحدى المعتقلات على خلفية حزبية تمت مقابلتها)

الحق في السلامة البدنية ومنع التعذيب:

أولت المبادئ القانونية والأخلاقية الدولية والوطنية الناظمة اهتماماً خاصاً، ضمن نصوصها، لمنع ومناهضة جريمة التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وهذه المبادئ المستقرة دولياً هي فوق الشبهات، وبعيدة عن التساؤلات، كونها رسخت مفاهيم وقواعد حظر جريمة التعذيب بكل صورها، وأكدت على أن حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة لا يجوز، بأي حال من الأحوال، المساس بها، أو مصادرتها، معتبرة أن الكرامة الإنسانية وسلامة الجسد من التعرض له بالتعذيب، أو سوء المعاملة، هي بمثابة حقوق أصيلة للأفراد، والتزامات على الدول بضرورة صيانتها.

وعلى النهج نفسه، واكبت التشريعات الفلسطينية اتجاه منع جريمة التعذيب وحظرها ومناهضتها، حيث نص القانون الأساسي الفلسطيني على عدم جواز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة، ويقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لهذه الأحكام، وكذلك فإن القانون الأساسي، بمقتضى أحكام المادة 32 منه، نص على: "أن كل اعتداء على أيٍّ من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر"، وبالاتجاه نفسه، سار قانون الإجراءات الجزائية، حيث نص على حظر التعذيب، وعدم جواز الحط من كرامة المتهمين، وكذلك عدم جواز إيذائهم بدنياً أو معنوياً، وينسجم ذلك -أيضاً من الناحية النظرية- مع الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين المحتلة في نيسان/أبريل 2014، إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو القاسية 1984، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

تعتبر الممارسات التي أظهرتها الدراسة الوصفية الأساس، حول مدى تعرض النساء إلى التوقيف والتعذيب من قبل الجهات الأمنية، وأقارب لهن منتمين إلى حركة حماس، إضافة إلى تعرضهن إلى ظروف اعتقال مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، خرقاً فاضحاً للقوانين المحلية والعامية، فقد سجل مركز الميزان 34 إصابة متنوعة تعرضت إليها النساء خلال العامين 2006 و2007 فقط، إضافة إلى الإصابات التي لحقت بالنساء كونهن تعرضن للتعذيب الشديد في أقبية التحقيق، ما خلف لديهن

شعوراً بالكآبة نتيجة لآثار التعذيب، بحيث لم تراع الجهات الأمنية حقوق النساء وخصوصيتهن وفقاً للحالة الفلسطينية، ما ألحق أضراراً نفسية بالغة بالنساء، أدت بهن إلى الكآبة والإحباط، فضلاً عن آثار جسدية يعانين منها جراء تعرضهن إلى التعذيب خلال التحقيقات، وتعرضهن للشتم بألفاظ نابية قد تحمل في ضمنها مدلولات للتهديد باستخدام العنف الجنسي ضدهن، أو تشويه السمعة، وهو ما اعتبرته الدراسة تصريحات غير معلنة تخشى النساء من الإفصاح عنها نتيجة الخوف من النظرة المجتمعية والمساءلة العائلية.

وبحسب التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة المستقلة، تبين أنها تلقت خلال السنوات العشر من الانقسام 5156 شكوى، تتعلق بادعاءات بتعرض النساء إلى التعذيب أثناء التحقيق والتوقيف، منها 3317 شكوى في القطاع.

وتؤكد التقارير ذاتها على أن ما تعكسه الأرقام هو ليس بالضرورة ما يمارس على الأرض، فالأعداد الصادرة عن المراكز الحقوقية، تعكس فقط عدد الشكاوى التي توجهت إلى المؤسسات، في حين أن هناك العديدين قد تعرضوا إلى التعذيب، ولم يتقدموا بشكاوى لأسباب متعلقة بفقدان الثقة بنظام الحماية، وتحقيق العدالة، أو الخوف من التقدم بشكوى ضد أجهزة الأمن.

إن ما تقدمه الأرقام السابقة يوضح معاناة النساء في قطاع غزة، وتجاربهن مع التعذيب؛ سواء كن الضحية المباشرة أم كان المعتدى عليه هو أحد أفراد الأسرة، ما ينعكس سلباً على شعورهن بالأمان والثقة في نظام العدالة، وبخاصة الجهات القائمة على إنفاذ القانون، وشعورهن بالرهبة والريبة منها، وبخاصة في حالات التعذيب التي خلفت آثاراً جسدية دائمة أو إعاقات لدى بعضهن، أو لدى أفراد أسرهن، الأمر الذي لن تنساه النساء أو تسامح مرتكبيه.

الحق في التنقل والسفر:

يعتبر الحق في التنقل والسفر، حقاً مكفولاً بموجب أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، حيث نصت المادة 11 منه على أنه: "لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد، أو منعه من التنقل، إلا بأمر قضائي". وحظرت المادة 28 من القانون الأساسي منع أي مواطن من السفر أو المغادرة، حيث نصت على أنه "لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه، أو منعه من المغادرة". كما تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل فرد حق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، ولكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده".

ولا يمكن إغفال الحديث عن التعديات الواقعة على هذا الحق، دون التأكيد على الدور الأساسي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وحرمانهم من التنقل والسفر، وحرمان الآلاف من المرضى والطلبة وذوي الأسرى والتجار من السفر عبر معابر قطاع غزة، وتشديد الحصار الخانق الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في انتخابات 2006، وإعلان الاحتلال أن القطاع كيان معادٍ، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحت هذه الذريعة العديد من القيود على حركة المواطنين في قطاع غزة.

إلا إن ما رتبه الانقسام من التعدي على الحق في التنقل والسفر كان خطيراً، ولا يمكن تجاوزه. فقد أكدت تقارير إعلامية وصحافية، ازدياد معاناة المواطنين نتيجة سياسات حركة حماس وعناصرها على معبر رفح البري، فقد أشارت هذه التقارير إلى عمليات الواسطة والمحسوبية، وتلاعب بكشوفات المسافرين، والاعتداء على كل من يطالبهم بالالتزام بالكشوفات المعدة مسبقاً.[46]

> "ما حدث معي على معبر العذاب اليومين اللي فاتوا كل يوم أصعب من اللي قبله، على الرغم من معرفة إدارة المعبر وشرطة المعبر إني من ضمن الحالات الإنسانية اللي بتستحق تطلع قبل أي حدا، لأنمكن من السفر لزوجي بالخارج، وعلى الرغم من معرفتهم من إنه حياتي ومستقبلي مهدد ومترتب على سفري، إلا أنهم أصروا على موضوع النهب من الشعب. عشرات من الأسماء، وعلى مرأى ومسمع مني، دفعوا آلافات الدولارات مقابل كرسي بباص، قيمة التنسيق للشخص للواحد من 1500 دولار تصل حتى 3000 دولار، غير تبديل وتلاعب كبير بالأسماء، وبشهادة شهود من الناس اللي فعلياً دفعوا، وناهينا عن أولاد الذوات من أبناء قيادات حركة حماس اللي أجوا بدون أسماء وبدون تنسيقات وركبوا بالباصات الخاصة بالحركة، وعلى الرغم من توسلنا أنا ووالدتي لهم للسفر، إلا إنه لو أي إنسان شافوه ميت قدامهم، مصالحهم وفلوس التنسيقات أهم من أي حالة إنسانية".
>
> (شهادة الصحافية نهى أبو عمرو عبر تغريدة على توتير نشرها موقع سهم الإخباري)[47]

كما تسببت المناكفات السياسية بين الطرفين المنقسمين في منع مئات المواطنين/ات من سكان قطاع غزة الذين سمح لهم بموجب تصاريح خاصة باجتياز معبر بيت حانون "إيرز" من السفر، وذلك على خلفيات سياسية وحزبية، كمنع شخصيات سياسية من العبور من الجانب الفلسطيني، الذي كانت تسيطر عليه حماس، أو ما يسمى النقطة 4/4، كمنع الدكتور زكريا الأغا والدكتورة آمال حمد من السفر.[48] كما تسببت المناكفات السياسية في منع شخصيات وطنية ووفود من المؤسسات المشاركة في تدريبات كانت ستعقد بالتنسيق مع مؤسسات بالضفة، كمنع طاقم مؤسسة وفاق من السفر إلى الضفة الغربية للالتحاق بتدريب، على الرغم من مناشدة الجمعية لغالبية مؤسسات حقوق الإنسان في غزة.[49]

بتاريخ 2017/3/26، أصدرت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، قراراً يقضي بإغلاق حاجز بيت حانون شمال قطاع غزة حتى إشعار آخر، وتلا ذلك السماح بالسفر والتنقل عبر حاجز بيت حانون اعتباراً من تاريخ 2017/3/27 لفئات محددة، بشكل مؤقت، وهم: أهالي الأسرى والمرضى: جميع النساء، والذكور دون سن 15 عاماً، ومن سن 45 عاماً فما فوق، والوزراء الثلاثة من غزة في حكومة الوفاق. كما شمل قرار الإغلاق ساحل البحر، وذلك في إطار الإجراءات التي اتخذتها حماس عقب جريمة اغتيال الأسير المحرر مازن فقهاء مساء يوم الجمعة 2017/3/24 في مدينة غزة، ما تسبب في حرمان مئات المواطنين/ات، ومعظمهم من الحالات الخاصة الإنسانية، من السفر لتلقي العلاج، ويضاف إلى ذلك منع الموظفين التابعين لهيئة الارتباط والتنسيق الفلسطيني من القيام بمهامهم.[50] وقد سجلت الهيئة على الخلفية

---

46 فضائح حماس على معبر رفح: رشاوى وفساد وضرب المسافرين بالهراوات، **سهم الإخبارية**: https://www.elnnews.com/51910/

47 المرجع السابق.

48 خلال مقابلة تم إجراؤها مع الدكتورة آمال حمد بتاريخ 2018/9/12، في مقر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بغزة.

49 خلال مداخلة للسيدة بثينة عبد الرؤوف تحدثت فيها عن تجربة جمعية وفاق، ومنع طاقمها من السفر للالتحاق بتدريب في الضفة الغربية، ضمن عرض المسودة الأولى للتقرير، بتاريخ: 2018/9/10، فندق المتحف.

50 بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 2015/1/12: https://pchrgaza.org/ar/?p=8381

ذاتها. شكوى خاصة بتاريخ 2017/3/29، تفيد قيام وزارة الداخلية بمنع الطفل (ع. م 17 عاماً) من سكان محافظة شمال قطاع غزة - مخيم جباليا، وهو مريض بالسرطان، من السفر عبر حاجز بيت حانون "إيرز"، وذلك بدون حكم قضائي. كما قامت الهيئة برصد شكوى من مواطنة بتاريخ 2017/8/28 تفيد برفض وزارة الداخلية في رام الله، إصدار جواز سفر لمواطنة تبلغ من العمر 31 عاماً من مدينة غزة.[51]

سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عدد (18) من الشكاوى الخاصة برفض إصدار جوازات للسفر لمواطنين/ات في قطاع غزة، وبخاصة لأنصار حماس في غزة، دون أن تبدي الحكومة في رام الله أسباباً ومسوغات للمنع.

وقد شكل الخلاف الفلسطيني على إدارة المعابر في قطاع غزة سبباً أساسياً في غياب الرقابة والمحاسبة على أداء العاملين في المعابر، وآلية التسجيل للسفر، ومراعاة توزيع دخول جميع الفئات المجتمعية وفقا لمبدأ الأولوية والحاجة، وبخاصة الحالات الإنسانية من المرضى، والطلبة، والنساء.

51 تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع
استراتيجيات الحد من أثر الانقسام على النساء الفلسطينيات

الفصل الرابع
استراتيجيات الحد من أثر الانقسام على النساء الفلسطينيات

سعت النساء منذ بداية الانقسام إلى اتّخاذ دور أساسي لإنهاء الانقسام، إلا أن هذا الدور لم يتكلل بالنجاح على الرغم من كل المساعي التي بذلتها المؤسسات النسوية والنساء ضمن الأحزاب. وسيوضح الملحق رقم 3 أهم هذه المساعي التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني، والنسوية منها على وجه الخصوص.

يسعى هذا التقرير إلى تقديم استراتيجيات تتضمن عدداً من البدائل التي ينبغي أن تسعى من خلالها النساء، ومؤسسات المجتمع المدني، وحتى المؤسسة الرسمية المتمثلة بوزارة شؤون المرأة، من أجل دمج النساء وإشراكهن، بشكل فاعل وأساسي، في جهود إنهاء الانقسام، وفي استراتيجيات تدخل تضمن حماية النساء من الأثر المباشر وغير المباشر المترتب عليهن، كتدخلات الحماية، والوقاية، والمساءلة، وذلك وفقاً للمنهجية التي سعت المواثيق الدولية إلى تعزيزها بشكل عام، وعلى وجه الخصوص ما سعى إليه القرار 1325، من خلال محاوره الأربعة، لإشراك النساء في صناعة الأمن والسلم بعد نشوء مخاطر جدية على وحدة النسيج الاجتماعي والوطني الفلسطيني، كأحد تداعيات ونتائج الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني، فبسبب الفلتان والاقتتال الداخلي، من جراء الخلاف السياسي، دخلت الحالة الفلسطينية في مرحلة خطيرة تهدد مستقبل القضية والمشروع الوطني، وطالت الحالة بتأثيراتها جميع القطاعات، وأثّرت على حياة المرأة، بشكل مباشر، كجزء من الشعب، ومن مكونات قواه السياسية والاجتماعية ومؤسساته، وقد انخرطت المرأة في جميع الفعاليات التي حاولت التصدي للظاهرة الشاذة (مظاهرات، اعتصامات، مسيرات ... الخ)، وقد أثرت هذه الظواهر على استقرار وأمان المرأة وأسرتها، ودفعت النساء أثماناً باهظة نتيجة لحوادث القتل والاختطاف والاعتقال، كما تعرضن إلى الاستدعاء والتحقيق، ومداهمة البيوت، والمؤسسات النسوية، بسبب الاقتتال، ومن ثم الانقلاب، وصولاً إلى الانقسام الذي امتدت جذوره إلى كل التفاصيل المرتبطة بالحياة العادية واليومية للفلسطينيين.

وهنا ينبغي استثمار القرار 1325، الذي يتميز أيضاً، باتساع نطاق موضوعاته، بتعرضه إلى قضايا السلم الأهلي الذي تزعزع بسبب الخلافات الداخلية التي أثرت بعمق، في خلخلة النسيج الاجتماعي، فالضرر الذي لحق بالمرأة كبيرٌ، وعليها أن تكون جزءاً من الحلول، وأن تكون ضمن السياسات والإجراءات الموضوعة لعلاج الواقع، وأن تكون ضمن محددات وخطط استراتيجية، تذهب إلى معالجة المفاهيم الإقصائية والتعصبية التي عبرت عن رفض الآخر المختلف، والذهاب في العلاج إلى المسائل التربوية والثقافية، بشكل جذري، بمشاركة المرأة، كجزء أصيل من بناء النواة الأولى للمجتمع الفلسطيني.

الاستراتيجية الأولى: (استراتيجية إنهاء الانقسام من خلال تعزيز مشاركة النساء في مواقع صناعة القرار)

تعتمد هذه الاستراتيجية العمل على إنهاء الانقسام باعتباره السبب الداخلي الأول في ارتفاع وتيرة العنف ضد النساء، وانتهاك حقوقهن الاجتماعية والأمنية، من خلال إشراكهن، بشكل فاعل، في

صناعة القرار الفلسطيني العام، وتحديداً المتعلق بإنهاء الانقسام. وتتضمن هذه الاستراتيجية طرح بدائل سياساتية يمكن للنساء من خلالها أن يشكلن إطاراً ضاغطاً ليس من خلال ممارسة أدوارهن النمطية فحسب، بل من خلال أن يكن متخذات قرار وفاعلات.

1. البديل الأول ضغط النساء باتجاه اتخاذ سياسات تعزز المساواة، والقضاء على التمييز ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب السياسية المنبثقة عنها.

ويسعى هذا البديل إلى إشراك النساء في صناعة واتخاذ القرار الخاص بإنهاء الانقسام، عبر تعزيز تواجدها ضمن المؤسسة الفلسطينية، وتمكينها من التواجد على طاولات الحوار الفلسطيني، وضمن الهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب السياسية.

أولاً. منظمة التحرير الفلسطينية:

أظهرت نتائج الدورة الثالثة والعشرين لانعقاد المجلس الوطني وما تلاه من تجديد للمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نسبة تمثيل متدنية للمرأة، بحيث لم يتعدّ تمثيل النساء ضمن المجلس الوطني 12%. واقتصر تمثيل النساء في المجلس المركزي على خمس عضوات فقط، على الرغم من التطور السريع والمتضارب في المشهد الخاص بتمثيل النساء ضمن المجلس المركزي، ما بين تحسين النسبة والتراجع عنها، فقبل أن يجف الحبر الذي كتب به قرار المجلس المركزي الصادر بتاريخ 2018/8/16، الخاص بتمثيل عضوات الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في المجلس المركزي، استدرك رئيس المجلس الوطني معتبراً القرار باطلاً ويحتاج إلى تصويب،[52] ويأتي ذلك بعد ترحيب النساء الواسع لتحقق آمالهن في ضمان الحد الأدنى الذي نص عليه قرار المجلس المركزي في 2015، واقتصر التمثيل النسوي على امرأة واحدة في اللجنة التنفيذية.[53]

تأتي هذه النتائج على الرغم مما أقره القانون الفلسطيني من تعزيز مبدأ المساواة، وبخاصة "القانون الأساسي المعدل"، الذي تحدث بعمومية، ولم يميز بين الرجل والمرأة. والقوانين الدولية؛ كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية "سيداو" التي وقعت عليها السلطة الوطنية لحماية حقوق المرأة الفلسطينية، والقرار 1325 الذي أكد على ضرورة إشراك المرأة في صناعة الأمن والسلم، هذا إضافة إلى ما أقره المجلس المركزي العام 2015، في دورته السابعة والعشرين، وبخاصة البند التاسع الذي نص على "ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين ... وألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%"، كضمانة يمكن من خلالها تحقيق المساواة، والقضاء على التمييز ضد المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية.

تركيز الحراك وتوحيده والاستفادة من الدروس:

إن تحقيق هذا البديل يتطلب سعي النساء، بشكل ممنهج ومنظم، وضمن حراك مركزي، إلى زيادة نسب تمثيلهن، وإقرار المزيد من القوانين والقرارات الخاصة بهن، التي تحقق مصالح نسوية واجتماعية وقانونية خاصة بهم. ولتحقيق هذا البديل، أولاً ينبغي للنساء الاستفادة من الدروس السابقة، فما شكلته نسب تمثيل النساء خلال الدورة الثالثة والعشرين، كان صدمة مخيبة للآمال للنساء، وأضحت هناك

52 رما كتانة نزال. "سحب القرار قبل أن يجف الحبر"، **جريدة الأيام**، تاريخ النشر: الأحد 22 أيلول 2018.

53 هبة الدنف، ورقة تحليل سياسات "تعزيز مشاركة المرأة ضمن صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية"، البيرة: مسارات، 2018.

ضرورة ملحة للبحث حول وضع تصورات لكيفية تطبيق القرارات الخاصة بالنساء الصادرة عن المنظمة -مثال القرار بتمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% ضمن مؤسسات منظمة التحرير- فالعبرة ليست في إصدار القرارات فقط، بل في اتخاذ التدابير اللازمة وإجراءات فعلية تضمن تطبيقها.

فخلال تشكيل المجلس الوطني في الدورة الثالثة والعشرين، وبعد تقديم النساء مذكرة تطالب فيها بالالتزام بقرار المجلس المركزي الخاص بالكوتا، تم مواجهتهن بتبرير ذلك بضرورة تعديل النظام الأساسي لمنظمة التحرير، من خلال إقرار كوتا نسوية خاصة بهن، ضمن النظام الأساسي، ولحق ذلك عدم التزام المجلس الوطني بالقرار الصادر عن المجلس المركزي السابق الإشارة إليه، والصادر في 2018/8/16، والخاص بتنسيب عضوات الأمانة العامة في الاتحاد العام للمرأة، واعتباره غير قانوني، على الرغم من اكتمال النصاب القانوني بالتصويت على القرار، فقد أيده 37 عضواً، وعارضه 19 عضواً، وامتنع عن التصويت خمسة أعضاء، بما يعني توفر النصاب بالعد بحضور 61 عضواً في القاعة أثناء التصويت،[54] وينتفي بذلك صفة البطلان عن القرار الذي دفع به رئيس المجلس الوطني باستبعاد تطبيقه، والحاجة إلى طرحه مرة أخرى للتصويت أمام المجلس.

السعي نحو خلق قانون راسخ ضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

لذا، ما على النساء، والقيادات النسوية تحديداً، أن تركز عليه خلال الفترة القادمة، هو الضغط والسعي إلى إقرار قوانين ضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير، واعتباره حجر الزاوية الأساسي الذي ينبغي للنساء وللمنظمة نفسها العمل على تعديله، بما يحقق المساواة والإنصاف، ويضمن تمثيلاً عادلاً للنساء ضمن هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية، فقد خلا هذا النظام من الإشارة إلى تبني سياسات تعزز المساواة بين الجنسين، وتضمن مشاركة الفئات المجتمعية كافة بين الأعضاء، كتبني سياسات تمييزية، أو تدابير تكفل تواجد النساء ضمن أعضاء المجلس الوطني، أو اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، فما حدث في آذار/مارس 2018 من تشكيل للمجلس الوطني، وانتخاب المركزي، واللجنة التنفيذية، بما يخالف قرار المجلس المركزي الصادر في 2015، جعل الأمر أكثر حاجة إلى البحث عن عمق النظام الأساسي المؤسس لأبنية المنظمة، ومراقبة مراعاة هذا النظام وتعديله.

استثمار التواجد النسوي ضمن المنظمة

إن تحقيق هذا البديل يتطلب استثمار التواجد النسوي ضمن أبنية منظمة التحرير بالشكل الأمثل، وفي تواجد النساء في اللجان كافة، وبخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وفتح خطوط تواصل مباشرة مع النساء المتواجدات ضمن هذه اللجان، وذلك من أجل خلق قاعدة نسوية ضاغطة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل لجان ذات علاقة مباشرة بالرقابة الداخلية على عدالة التوزيع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فعملية الرقابة على عدالة النوع الاجتماعي، من ضمن السياسات والقرارات التي يتوجب على منظمة التحرير تأمينها، لضمان التمثيل العادل للمرأة، بما يحقق المساواة والإنصاف ضمن مؤسسات المنظمة، بعيداً عن الدور الضاغط الذي تسعى المؤسسات والأطر النسوية والاتحادات إلى ممارسته على مؤسسات المنظمة وهيئاتها العليا، حتى وإن شكلت لجنة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية للرقابة على العدالة الجندرية، فبمرور الوقت، سوف نصل إلى الرقابة الذاتية من داخل أبنية المنظمة نفسها، وصولاً إلى الإيمان بدور المرأة ومشاركتها في صناعة القرار الفلسطيني.

54 ربما كتانة نزال، مرجع سبق ذكره.

تشكيل لجان رقابة على السياسات التمييزية وضمان المساواة

إن طرح هذا البديل يتماشى مع ما تسعى إليه منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال قيادتها، لاستحداث لجان جديدة ضمن حركة إعادة إحياء وتجديد وتطوير مؤسسات المنظمة، التي تم الإعلان عنها عبر قرارات المجلس الوطني الأخيرة العام 2018، ويعد مقبولاً بدرجة عالية لدى المؤسسات النسوية والأحزاب السياسية التي تطالب بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتقر بدور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني.

ثانياً. الأحزاب السياسية

على الرغم من أهمية سعي النساء إلى التواجد ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه بمعزل عن السعي نحو تحسين ظروف النساء وتواجدهن ضمن الصف الأول والقيادي للأحزاب السياسية، فما أكدته الأرقام الخاصة بتواجد النساء ضمن الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، يعبر عن مستويات متدنية من المشاركة، حتى لدى الأحزاب التي تدعي فكراً تنويرياً.

فما عبرت عنه نتائج المؤتمر السابع لحركة فتح الذي عقد في 2016، شكل نموذجاً سلبياً لما يتم الإعلان عنه من إعلان إيجابي تجاه قضايا المرأة، وبين ما هو ممارس على الأرض، فنسب تمثيل المرأة ضمن صفوف الحركة لم تتغير، على الرغم من التطور الملاحظ والمشهود للنساء داخل فتح، ضمن القاعدة الجماهيرية والشعبية، فالنسب لم تتعدَّ 13.5% من إجمالي المشاركة العامة، في حين استطاعت امرأة واحدة فقط الوصول إلى اللجنة المركزية خلال المؤتمرين السادس والسابع، وهي نسبة مغايرة لما حققه حزب فدا الذي استطاع، من خلال اعتماد نسبة الكوتا بالمناصفة، تحقيق نسبة تمثيل للنساء بلغت 38.9% ضمن عضوية الحزب العامة، استطاعت من خلالها النساء التواجد ضمن المجلس الوطني بشكل أكثر وضوحاً، في انعكاس منطقي لتمثيلهن ضمن الحزب.

إن تحسين وضع النساء في داخل الأحزاب السياسية يتطلب، بداية، سعي النساء المحزّبات إلى تحسين ظروفهن ضمن الحزب، فمن المفارقات ما تسعى إليه النساء في أجنداتها الاجتماعية داخل الأطر من تعزيز المشاركة السياسية العامة للنساء، في الوقت الذي تتردى فيه أوضاعهن الداخلية داخل أحزابهن؛ من إقصاء، وتهميش، واستبعاد من الجلوس على طاولات الحوار الوطنية والمفصلية المهمة؛ كلجان المفاوضات، أو وفود المصالحة في القاهرة، أو حتى على مستوى التمثيل الدولي.

فمعركة النساء الحقيقية ينبغي أن توجه، بالأساس، ضمن أحزابهن أولاً، عبر خلق تكتلات نسوية غير معلنة، داعمة وضاغطة للقضايا الاجتماعية للنساء في داخل الأحزاب، والضغط باتجاه تحسين الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية، فما زالت قضايا المرأة ليست بالمركزية بدرجة متفاوتة بالنسبة إلى غالبية الأحزاب، وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، وبخاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة، وتحديد موقفه من المرأة، وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع. فعلى الرغم من وجود أعلى نسبة مشاركة للنساء لدى الأحزاب اليسارية، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجندة نسوية تتوازى مع أجندة العمل الوطني، وبقيت النساء تتبنى المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن ضمن القضايا الاجتماعية والإغاثية، والمحصورة ضمن بوتقة العمل النسوي الخاص بالنساء ضمن الحزب، دون

الانخراط الحقيقي والفاعل في صناعة القرارات السياسية العامة بالحزب بالشكل المطلوب، واكتفاء الحزب، في أغلب الأحيان، بتواجد الإطار النسوي المنبثق عنه، دون أن يكون له إشراك فاعل ضمن القضايا والقرارات المهمة والمفصلية الصادرة عن الحزب.

تعزيز مبدأ المساواة والقضاء على التمييز ضمن الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية

إن ما على النساء التنبه له، هو أن الدور الفاعل الذي ينبغي أن يمارسنه، ينبت، بالأساس، من داخل أحزابهن، وأن أي تغيير مجتمعي يجب أن يرتكز على التغيير الحاصل لأوضاعهن الداخلية، وتحسين ظروف مشاركتهن ضمن أحزابهن، من خلال منشأ قانوني وسند تستطيع النساء أن يحاسبن من خلاله غياب تمثيلهن أو إشراكهن الفاعل، عبر تعديل النظام الداخلي لأحزابهن، وخلق قواعد ثابتة تضمن المساواة والقضاء على التمييز ضمن هذه الأنظمة، وتحديد نسب كوتا تكفل لهن التواجد ضمن الهيئات القيادية العليا في أحزابهن.

ويمكن للنساء، ضمن الأحزاب، الاستفادة من تجربة مشروع قانون الأحزاب السياسية، المعد في العام 1998، الذي يشكل مناخاً مناسباً لطرح هذا البديل، بما أقره من قواعد مطلقة للمساواة بين الجنسين دون تمييز؛ سواء فيما يتصل بحق تأسيس الحزب السياسي، أو العضوية فيه، أو ممارسة النشاط السياسي.

الاستراتيجية الثانية: تشكيل إطار نسوي ضاغط من أجل إنهاء الانقسام

يتمثل هذا البديل في خلق ائتلاف نسوي يحمل اسم الهدف الذي تم تأسيسه من أجله، ويسمى (اللجنة النسوية لإنهاء الانقسام)، ويتشكل هذا الائتلاف من عدد من المؤسسات والأطر والأحزاب النسوية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ووزارة شؤون المرأة، مع التركيز على أن يحتوي عدداً من المستقلين والمستقلات. وتتبلور فكرة قيام هذا الائتلاف في خلق جسم نسوي يدفع باتجاه تسريع عجلة المصالحة، من خلال الضغط على طرفي الانقسام والأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى، يشكل حماية للنساء المتضررات من آثار الانقسام، وتتاح من خلاله الفرصة للتقدم بالشكاوى ومتابعتها، ويمتلك أدوات الضغط والتخصصية في العمل؛ من أجل الدفاع عن النساء وحمايتهن من الانقسام وتبعاته.

ويعد ما شكلته "مفتاح" من تشكيل اللجنة الموازية للمصالحة أساساً متيناً يمكن تطويره والبناء عليه، فالآثار التي نجمت عن الانقسام لم ولن تنتهي بتوقيع اتفاق المصالحة، بل ستمتد جذورها إلى مدى طويل، ما يتطلب تدخلات طويلة الأمد نوعاً ما، من خلال خلق ائتلاف يتولى الرقابة على أعمال المصالحة، وإنهاء الانقسام، وحماية المتضررات وعوائلهن من الانتهاكات الواقعة على الحقوق الاجتماعية والأمنية نتيجة الانقسام السياسي.

إن المطلوب هو تكاتف نسوي يتجاوز الخلاف الأساسي، ويقفز عن مجموعة العوامل الذاتية والموضوعية التي كانت سبباً في عدم نجاح الحراكات السابقة في تحقيق أهدافها، والتي تمثلت في غياب برنامج وخطة عمل وضعتها تلك الحراكات من أجل إنهاء الانقسام، بحيث تحدد فيها المسؤوليات الواقعة على كل طرف من طرفي الانقسام، وجدول زمني لإنهاء الانقسام، إضافة إلى انشقاق الحراكات في ذاتها،

ففي الوقت الذي خرجت فيه هذه الحراكات للمطالبة بإنهاء الانقسام، فإن المنظمين لها لم يستطيعوا أنهاءه في حراكاتهم ذاتها، ما أضعف العديد منها في سعيها إلى إنهاء الانقسام، إضافة إلى غياب القيادة الموحدة لأي حراك، وهذا ما ينبغي تجاوزه في تشكيل ائتلاف نسوي خاص بإنهاء الانقسام، وتعزيز العمل من خلال الروح الجماعية، والتنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال إنهاء الانقسام، وإشراك المؤسسة الرسمية بشكل أكثر فاعلية، مع التأكيد على أهمية إيجاد دعم لوجستي للأنشطة والفعاليات كافة، التي تحتاج إلى تمويل، للتغلب على شح التمويل الخاص بالمؤسسات نتيجة الحصار والانقسام.

الاستراتيجية الثالثة: استراتيجية الحد من الانقسام من خلال التدخل المباشر خلال الأزمات

تطرح هذه الاستراتيجية عدداً من الأهداف التي ينبغي للنساء تحقيقها من خلال تدخلات مباشرة، يتوجب القيام بها، وهي تنقسم إلى ثلاثة تدخلات أساسية:

- **تدخلات الإدانة والتجريم:** وتهدف إلى تحقيق إدانة وتجريم كل من يقوم بالاعتداء أو انتهاك حقوق النساء، وبخاصة المرتبطة بالانقسام السياسي، وذلك من خلال استقطاب كافة القوى الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات الاعتبارية، ويتم فيها اللجوء إلي تقديم الشكاوى الرسمية، من خلال مؤسسات حقوق الإنسان، بالنيابة عن النساء، أو التوعية ودفع النساء إلى تقديم الشكاوى الخاصة، والمطالبة بالحقوق المنتهكة، وتصدير مواقف موحدة تُجمع عليها المؤسسات النسوية، وتحظى بدعم من الأحزاب السياسية والمؤسسات الحقوقية، مع التركيز على أهمية عقد جلسات المساءلة الاجتماعية لكافة المسؤولين عن الجهات التي تمارس الانتهاك الداخلي، إضافة إلى أهمية إصدار تقارير سنوية وشهرية، توضح حالة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة تحديداً، ومدى تأثرها باستمرار الانقسام الفلسطيني، مع عقد المقارنات المستمرة في وضع المرأة الحقوقي بين منطقتي الانقسام، وإدخال الشتات كذلك.

- **تدخلات الحماية والتوجيه:** وتهدف إلى توفير شبكة أو مظلة حماية مجتمعية، وتكون عبر توسيع القيام بحملات الحشد والمناصرة للنساء اللواتي تعرضن للانتهاك، وتوفير الدعم القانوني والنفسي والمجتمعي لهن؛ فغياب الحماية القانونية للنساء اللواتي تعرضن لانتهاكات أمنية، كان شكوى أساسية عبّرت عنها النساء اللواتي تمت مقابلتهن خلال إعداد هذا التقرير، الأمر الذي ينبغي التركيز عليه من خلال تشكيل جهة حماية نسوية قادرة على تلقي الشكاوى الخاصة بالنساء المنتهكة حقوقهن نتيجة الانقسام، والدفاع عنها، إما بشكل مباشر وإما بالتنسيق مع المؤسسات الحقوقية، وإيجاد خط ساخن لدى الهيئات المعنية مثل وزارة شؤون المرأة، أو الاتحاد العام للمرأة، لتلقي الشكاوى الخاصة بالانتهاكات الواقعة على النساء.

- **تدخلات وقائية:** وهي التدخلات التي تستهدف منظومة القوانين والتشريعات المرتبطة بحقوق النساء، والتي يجب العمل على تطويرها، وإدماج حقوق النساء الاجتماعية والأمنية والسياسية على رأس الأولويات في التشريع الوطني، بما يلائم توقيع فلسطين على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق النساء (التركيز على استخدام الأدوات الدولية في الوقاية والمحاسبة)؛ فالالتزام التعاقدي لدولة

فلسطين بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية، يسمو على الانقسام الفلسطيني، ولا يجوز تبرير غياب المواءمة للتشريعات والقوانين بالانقسام، إضافة إلى ضرورة تعديل اللوائح التنظيمية في إجراءات التعامل مع منتهكي حقوق النساء، وذلك لتحقيق العدالة لهن، وضرورة سرعة إجراءات التقاضي، والبت في قضايا النساء التي تعاني الإهمال والتهميش، ويقع ضمن هذه التدخلات إصدار دليل بحقوق المرأة وفق القانون الفلسطيني والاتفاقيات الدولية، وتوضيح ما إذا كانت قد صدرت أي قرارات أو قوانين في قطاع غزة، ومدى تعارضها مع القوانين الفلسطينية، ويمكن إتاحة هذا الدليل إلكترونياً.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1):

جدول رقم 1: أسماء المقابلات حسب ترتيب إجراء المقابلة

العدد	الاسم	المسمى الوظيفي
1	عندليب عدوان	مديرة مركز الإعلام المجتمعي
2	زينب الغنيمي	مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
3	يوسف سالم	محامٍ وناشط حقوقي
4	طلال أبو ركبة	باحث وكاتب سياسي
5	يحيى قاعود	دكتور علوم سياسية وكاتب سياسي
6	هويدة الدريملي	مسؤولة اتحاد لجان كفاح المرأة
7	سماهر المصري	مديرة تنفيذية جمعية العطاء -بيت حانون
8	هبة العيلة	مديرة مكتب الأمانة العامة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
9	تغريد جمعة	مديرة اتحّاد لجان المرأة
10	هدى عليان	عضو مكتب سياسي حزب فدا
11	ترنيم أبو خاطر	إعلامية
12	زكية كريم	محامية -نقابة المحامين
13	هلا رزق	منسقة جمعية التضامن الإسبانية
14	أريج الأشهب	مسؤولة مشروع -هيئة الأمم المتحدة للمرأة
15	ماهر مزهر	عضو لجنة مركزية جبهة شعبية -ناشط سياسي
16	بهجت الحلو	مسؤول دائرة التدريب -الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
17	شيرين خليفة	صحافية ومحررة في شبكة نوى
18	بيسان أبو جياب	منسقة مشاريع -طاقم شؤون المرأة - غزة
19	رانية السلطان	منسقة مشاريع -اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
20	دكتور أحمد أبو العزم	عضو مجلس وطني؛ عضو مجلس أمناء مركز مسارات
21	دكتورة آمال حمد	مسؤولة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية-المحافظات الجنوبية
22	وصال المدهون	باحثة اجتماعية -جمعية الراهبات الوردية

جدول رقم 2: المجموعات البؤرية التي تم تنفيذها

العدد	المؤسسة	المحافظة	طبيعة الفئة والعدد
1	كلية الزيتونة	محافظة الوسطى	خريجات جامعيات (15)
2	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	محافظة غزة-مقر الأمانة العامة	ناشطات مجتمعيات (20)
3	جبهة التحرير العربية	محافظة غزة	ناشطات/ون سياسيون من مختلف المحافظات (15)
4	جمعية التأهيل	محافظة دير البلح	ناشطون/ات من ذوي الإعاقة (20)
5	اتحاد لجان المرأة	محافظة غزة	ناشطات/متضررات من الانقسام

أسئلة المجموعات البؤرية:

- ما مدى تأثير الانقسام على حياة النساء في قطاع غزة؟
- أي الحقوق الأكثر تضرراً جراء الانقسام؟
- ما هي الممارسات الأشد قسوة التي قامت بها السلطات في قطاع غزة وأثرت بشكل مباشر على النساء؟
- كيف يمكن قراءة تأثير الأزمات الناجمة عن الانقسام وبين تمتع النساء بحقوقهن؟
- ما هي البدائل التي تستطيع النساء، المؤسسات، الدولة القيام بها للتقليل من أثر الانقسام والعمل على إنهائه؟

ملحق رقم 2:

دراسة حالة رقم (1)

مقدمة

توضح هذه الحالة أثر الإجراءات الإدارية الأخيرة التي قامت بها حكومة الوفاق على حياة النساء، والحالة المذكورة هي شاهد عيان على ما أثرت عليه هذه الإجراءات من أبسط التفاصيل اليومية للنساء حتى أكثرها تعقيداً.

تتناول هذه الحالة أثر الإجراءات على تغيير مستوى العائلة الاقتصادي من أسرة ميسورة الحال إلى أسرة فقيرة ومعدمة، تراكمت عليها الديون، ليس هذا فحسب، بل ما أثرت عليه هذه الإجراءات على صعيد العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الواحدة، كما تقدم مثالاً على ما تتعرض إليه النساء من عنف مركب، وتحملهن العبء الاقتصادي وأوزاره، للتخفيف من أثره على أسرهن وأطفالهن.

وتمثل هذه الحالة صورة متكررة للنساء اللواتي دفعتهن الظروف إلى التفكير بشكل جدي في الهجرة خارج البلد، لفقدانهن مقومات الصمود والبقاء على الأرض.

ملاحظة: أغلب العبارات التعبيرية في وصف القصة هي عبارات مقتبسة من الحالة، وجاءت على لسانها.

شاهدة عيان

تصف السيدة (ر.ع) ذات الخمسة والأربعين عاماً قصتها وتقول: لن أنسى تلك الكلمات (ما في راتب الك يا مدام، أنت مديونة للبنك، القرض مع خصم الرواتب ما خلى إلك رصيد عنا) هذا ما قالته موظفة البنك عندما سألتها عن سبب توقف بطاقة الصراف، فقد كنت أعتقد في البداية أن ما حدث هو خلل فني في البنك، أو في بطاقتي المصرفية.

مشاعري مختلطة، لم أكن أعرف بماذا أجيب موظفة البنك، ولم أستطع أن اسألها المزيد، فما قالته حجّر جميع الكلمات في حلقي، أتذكر شعوري بالتوهان، ولم أعلم كيف وقفت أمام بيتي، وكيف وصلت إليه. لن أنسى تلك النظرة التي قابلني بها ابني الصغير: ماما جبتيلي أغراضي وينهم، لم أعلم كيف أجيب صغيري يومها، ولم أعلم كيف سأدفع للبقال وأقساط البيت أو بائع الخضار، أو كيف سأذهب إلى العمل.

وما زاد الأمر صعوبة تلك الكلمات القاسية من زوجي حينما قال: أنت السبب، مش بدك بيت وشقة تسكني فيهم، مش لو كنا بالإيجار كان أحسن، كان على الأقل الزلة حزن علينا وخلانا بالبيت لفترة، من وين بدنا نصرف؟ ومن وين بدك تطعمي ولادك؟

تشابكت جميع الأسئلة في عقلي، ولم أستطع أن أجيب. فلماذا أحرم من راتبي وأنا ما زلت على رأس عملي، فلم أتخلف يوماً عن أداء واجبي تجاه مهنتي أو إنسانيتي، فعملي كممرضة أساسه تقديم المساعدة للمرضى، ولم أقصر يوماً في أدائها، فقد كنت دوماً عوناً لهم، ولم أعد أتخيل كيف للإنسان أن يجرد الآخر من إنسانيته، وينتزع منه مقومات الصمود ومقومات الحياة، كنت أستمع دائماً إلى حديث زميلاتي في العمل عن الهجرة، وكنت أشعر بالضيق من رغبتهم في السفر، وكنت دائماً أقول لهم هذا وطننا، إن تركناه من سيبنيه، اليوم أنا راغبة في الهجرة وبشدة، فبعد ما عانيته خلال العام الماضي لم أعد أستطيع البقاء هنا، ديون متراكمة لا أكل، ولا طعام، ولا لبس للأولاد، حتى المرض لم أعد استطيع أن أعالج الأولاد، أو شراء العلاج لهم، ففي غالب الأحيان العلاج غير متوافر في المستوصف.

فبعد عام من نقص الراتب، أشعر أني لست إلا ماكينة، أذهب إلى العمل مشياً على الأقدام حتى أوفر المواصلات، وأقوم بأداء واجبي الوظيفي، أرجع إلى البيت لصنع طعام أولادي بأي شيء يتوافر لدي في المنزل، وفي كثير من الأحيان لا نجد أي شيء لأكله، وبخاصة عندما يتذمر صاحب السوبر ماركت من أولادي، ويقول لهم "الدين إلكم صار ممنوع"، وأحياناً أخرى يحزن لحالنا ويعطي الأولاد ما يريدون، طبعاً بعدما يقول لهم: قولوا لأبوكم إنه الدين صار كومات عليكم.

لم تتوقف معاناتي أنا وأسرتي فقط بنقص احتياجاتنا الأساسية، بل ازدادت بعد ما تلقيت اتصالاً من زملاء زوجي في العمل يخبرونني بأنه فقد الوعي، وتم نقله إلى العناية المركزة، ليبدأ مشوار جديد من المعاناة: تحاليل، وأشعة، وعلاج مكلف، لتشخيص الحالة بتليف بالرئة، والتهابات شديدة في الصدر، وتطلب علاجاً مكلفاً وعاجلاً، بسبب نوبات ضيق النفس الخانقة التي كانت تصيب زوجي، وتطلب وضع محلول دائم في يده، مع توفير علاج وبخاخات قيمة البخاخة 120 شيكلاً على الأقل.

على الرغم من كل محاولاتي للحصول على العلاج من وزارة الصحة، أو من المستشفى حيث أعمل، فإن جزءاً كبيراً من العلاج المطلوب لم يكن متوافراً، ما اضطرني إلى الاستدانة من أهلي ثمن العلاج، كما بادر بعض أهل الخير إلى شراء بعض من العلاج، الأمر الذي لم يكن هيناً بالمطلق على نفسي.

وتصف السيدة (ر.ع) الأثر النفسي الواقع عليها:

> **كونه إنه حدا يعطيني ويحن علينا إشي مش سهل بالمرة، أنا طول عمري بأعطي الناس، طول عمري بيتي مفتوح للعزائم والجمعات، وعمري ما حدا دخل بيتي وما أكرمتوش، اليوم وبعد أزمة الرواتب صرت متسولة، والناس بتحزن عليّ، حتى حق علاج جوزي مش قادرة أشتريه، ومش قادرة أتجاوز إنه أختي الصغيرة تروح تجيب إلي العلاج وأنا مش قادرة أشتريه.**
>
> **نفسيتي صارت طول الوقت متوترة وتعبانة، صرت حاسة بضغط كتير كبير، ومش قادرة أكمل، أحياناً كتير بأحمد ربنا إنه بيضل وضعنا أحسن من غيرنا، لأنه إللي صرت بأسمعه من الناس بالمستشفى بعد خصم الرواتب إشي كتير صعب، وأحيانا بأزعل على حالي كتير، وبفكر شو إللي جاي، اليوم أختي أو أبوية يساعدوني، بس بكرة إذا انقطعت رواتبهن، أو ما ضل رواتب، شو بدنا نعمل بحالنا.**

أكثر إشي موجع قلبي هني أولادي، الجوع والفقر كتير عاطلين، بتحملش أولادي يطلبوا إشي لأني مش متعودة ما أجيب اللي بدهن إياه، والأصعب إنه حتى علاقتي بزوجي كتير تأثرت، لأنه ما في مصاري، كتير صرنا نتخانق، وعلى أقل إشي، لأنه هوة كمان صار مضغوط وبفكر بالأولاد، وبالبيت، وبكل إشي طول الوقت، وهو هاد سبب مرضه.

اليوم إحنا مش قادرين نكمل، وبسأل حالي كيف بعد شوي أو بعد شهر أو سنة إذا بيضل الحال هيك، الله وحده أعلم كيف راح نكمل، بس بالآخر بدي أحكي شغلة إنه الله لا يسامح كل واحد كان سبب بجوعنا، أو ضعفنا، أو مرضنا، أنا مش راح أسامحهن عن كل الأذى إللي سببولي إياه أنا وأولادي، يرجعولنا الراتب لأنه حقنا وبكفي شقا.

الحقوق التي تم انتهاكها من خلال دراسة الحالة:

1. مخالفة مبدأ المساواة المكفول بنص المادة التاسعة من القانون الأساسي المعدل، كون الخصومات تقتصر على موظفي قطاع غزة دون الضفة الغربية، في انتهاك للمبدأ وتنطوي على تمييز بين الموظفين العموميين.
2. مثلت الحالة انتهاكاً واضحاً للحق في الحياة، من خلال عدم توفير المقومات الخاصة بممارسة هذا الحق، فالحق في الحياة لا يعني فقط عدم الاعتداء على الحق، بل تلتزم الدولة من خلال سياساتها بتمكين الأفراد من التمتع بالحقوق التي تكفل ممارسة هذا الحق؛ كالحق في المأوى، والحق في الغذاء، والصحة، والحصول على العلاج، والحق في العمل، والحق في الأمن، فسياسة الخصم من الرواتب، أو عدم صرفها بشكل كامل، تمس، بشكل مباشر وخطير، بحق أساسي من حقوق الموظفين العموميين، بما في ذلك حقهم في حياة كريمة، ويدفعهم وأسرهم إلى ما دون خط الفقر، وإلى طلب المساعدة، الأمر الذي يحط من كرامتهم.

- بدأت أزمة رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة في أبريل/نيسان 2017، عندما بدأت الحكومة صرف ما نسبته 30% إلى 50% من رواتب موظفيها في غزة، ضمن سلسلة إجراءات عقابية على القطاع؛ بدعوى الضغط على حركة "حماس".

دراسة حالة رقم (2)

مقدمة

تمثل الحالة شاهدة عيان على انتهاك عدد من الحقوق؛ أهمها الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية التعبير والأمن الشخصي والممتلكات الخاصة، كما تعتبر نموذجاً للتعديات الواقعة على عمل الصحافة في قطاع غزة، من خلال تهديد العاملين في القطاع الإعلامي، وإجبارهم على تغيير المحتوى الإعلامي بما يتناسب مع المصالح السلطوية الخاصة بالحزب المتنفذ، سواء أكان بتهديدهم أم باعتقالهم أم بمحاولة تشويه السمعة كما حدث في الحالة المعروضة تالياً.

تتحدث الحالة وهي إعلامية شابة عن تجربتها خلال تغطية بعض الأحداث في غزة:

كنت أقوم بتغطية فعالية للأسرى المحررين في رابع يوم العيد (عيد الفطر) في ساحة السرايا بمدينة غزة احتجاجاً على قطع رواتب الأسرى من قبل السلطة الفلسطينية، حيث كنت أنا وصديقة لي نقوم بالتغطية والتصوير. تم الاعتداء على الحراك من قبل مجهولين، وكسروا المنصة، وكنت ما زلت أصور، ثم وضعت الهاتف الجوال في الحقيبة، وبقيت زميلتي الصحافية تواصل التصوير.

أوقفنا فجأة اثنان لم يعرّفا بنفسهما يلبسان زياً مدنياً، وقبعات سوداء، طلبا منا بأسلوب التهديد مسح الصور عن الجوال. حاولت صديقتي التفاهم معهما، ولكنهما رفضا التفاهم وهدداها بسحب الجوال منها، وطلبا منها مسح الصور، ثم التفت نحوي أحدهما، وقال: أخرجي جوالك من حقيبتك، وامسحي الصور رغم أني كنت قد وضعته قبلها بنحو خمس دقائق، أخرجت الجوال وطلبت منه التعريف بنفسه، فادّعى أنه مباحث، ولا أدري إن كان كذلك بالفعل أم لا. مسحت أربع صور كنت قد صورتها، ومن ثم عدت إلى المكتب مع زميلتي، وكتبت ما حدث على الفيسبوك، وعملت لها إشارة.

وبينما كان هناك العديد من التعليقات على المنشور، كانت هي ترد على شابة قالت إن من اعتدى هم من فتح، فردت عليها زميلتي بكلمة "غير صحيح"، فتم أخذ العبارة وإلصاقها بالمنشور بشكل مفبرك، وكأنها ترد عليّ، وبدأت حملة تشهير وسباب ونشر للمنشور المفبرك بشكل سريع، ولا أدري من قصد فعل هذا، ولكن هذه كانت حملة تشهير واضحة بسبب ما كتبته على الفيسبوك، وعلى الرغم من أن صديقتي كتبت منشوراً كذبت فيه الفبركة، وأكدت ما حدث، فإن توضيحها وُوجه بالتكذيب، وقالوا إنها الآن كاذبة، وكلمة غير صحيح كانت رداً على المنشور، مع العلم أن من فبرك المنشور ارتكب خطأ واضحاً في الفبركة، إذ حذف سطر الأيقونات الثابتة للفيسبوك، كما أن هناك ما لا يقل عن 15 تعليقاً سبقت تعليق زميلتي على الشابة التي علقت، كلها تم شطبها وإلصاق كلمة غير صحيح.

دراسة حالة رقم (3)
23 يوماً لدى الأمن الداخلي

تقدم دراسة الحالة نموذجاً للاعتقال التعسفي على خلفيات حزبية وأمنية، بغض النظر عن طبيعة التهمة الموجهة، إلا أن ما قدمته الحالة شكل نموذجاً لآلية التعامل مع النساء ضمن المعتقلات السياسية على خلفيات أمنية وحزبية.

ملاحظة: سرد الحالة تم كما ورد من الحالة دون أي تغيير.

أكتب قصة اعتقالي بإيجاز، ورغم أنني كتبتها كاملة بكل تفاصيلها لاحتفظ بها، أعلم بأنها لن تزول من ذاكرتي، وسترافقني طوال سنوات عمري القادمة، وستبقي دائما أمامي، فهي أقسى تجربة، لم ولن أعيش مثلها، فكلمة سجينة لدى جهاز الأمن الداخلي تكفي لحمل كل الآلام والعذاب، وسجن النساء فيه تجدون كل أنواع الذل والإهانة، رغم أنني لم ألتق بأي واحدة من السجينات هناك، ولكن وجودي في سجن كل سجيناته على خلفيات سرقات، وقتل، ودعارة، وسجانات لا يعرفن إلا أنهن يتعاملن مع فئة ضالة، ويعشن حالة من الكره للسجينات ولأنفسهن ولظروفهن التي أجبرتهن على العمل في هذا المكان، سبب لي معاناة كبيرة.

عزيزتي الباحثة، ثقي تماماً بأن ما عملنا به طوال السنوات الماضية من تشكيل ائتلافات وشبكات حماية هي أجسام شكلية لا حضور لها إلا في اجتماعاتنا العقيمة، واسمحي لي أن أقول لك إن من يدعون بأنهم حماة حقوق الإنسان لا وجود لهم في قاموس جهاز الأمن الداخلي، وأن تدخلاتهم فقط تدخلات شكلية، وثقي غاليتي بأن المدافعات عن حقوق المرأة هن أول من يهربن بعيداً حين تكون هناك من هي بحاجة لهن ولوقوفهن، لقد تواعدنا وعملنا على أن نساند من تحتاج إلى دعمنا حتى تصل حقوقها كاملة، ولكنني حين اعتقلت لم أجد أبسط حقوقي من مأكل ومشرب وملبس، فكل شيء كان بحساب عالٍ جداً، كنت حين أعود إلى سجن النساء بعد ساعات طويلة من التحقيق في مقر الأمن الداخلي، وأطلب من السجانة أن تحضر لي الطعام، وكان هذا في أيامي الأولى هناك، لأنني، فيما بعد، تعودت أن أبقي طوال اليوم بلا طعام في أيامي الأولى، كنت أشعر بالجوع الشديد، أتعلمين ماذا كانت تجيبني، بأنني فقط لديهن في "أنصار" للنوم، أنا عليّ قيود، والداخلي يفترض هو من يحضّر لي طعام، وهذا حدث من أحداث متنوعة وكثيرة حصلت معي بشكل يومي، ولو كتبتها لألفت منها كتاباً كاملاً، وإذا سألت عن ظروف اعتقالي، سأقول لك إنها خارجة عن أي قانون، فحضورهم لبيتي، وتفتيشهم لغرفه نومي بدون إذن رسمي، وحضورهم إلى مكتبي، وإعتقالي في ساعات دوامي الأولى، و ضباط الأمن متواجدون على باب المبني من الخارج، خرجت معهم وأنا أفكر كيف دخلوا بيتي، من سمح لهم بانتهاك حرمتي وخصوصياتي؟ كيف دخلوا غرفة نومي وفتشوها؟ وأسئلة كثيرة، وحين وجدت نفسي معتقلة في سجن النساء، ومع سجانات لا يعرفن الخجل ولا الحياء، أدركت أن هناك خطأً كبيراً، فلا هذا مكاني ولا موقعي، فمثلي لا يوضع ولا يعامل بهذه المعاملة، كنت واثقة بأنني أحضرت إلى هنا بالخطأ، ولكنني بقيت طوال 22 يوماً تحت رحمة نساء لا يعرفن الرحمة في الليل، ورجال أو محققين يشكون في كل شيء حتى في انفسهم، وإنني هنا نتيجة لخلافات سياسية بين رام الله وغزة، وبسبب سفري إلي الضفة، وطالبتهم بالخروج من السجن، فأبنائي يتقدمون إلى امتحان نهاية عام دراسي طويل قضيته أنا وإياهم ننتظر هذه الأيام، فمن الجريمة اعتقالي وأبنائي في أول أيامهم في امتحانات نهاية العام، خمسة أطفال هم في أمس حاجتي، توسلت، ولكن دون جدوي، لم يغفر لي تاريخي الطويل في العمل الأهلي والمجتمعي، ولم تغفر لي مواقفي الوطنية التي تشهدها كل الساحات.

تأكدت من أن القيم الوطنية والأخلاقية التي ننادي بها، ونعلمها لأطفالنا، مجرد حديث ووهم، لم أستوعب اعتقالي، ولا السجن، ولا المحققين، ولا ما كنت أعيشه داخل سجن أنصار الكئيب، حتى السجانات أو المسجونات التي كنت استمع، رغماً عني وليس رغبة مني، إلى حديثهن، كنت أشفق عليهن، فلكل واحدة منهن ظروفها، كوّنت رؤية واضحة عن حقيقة وضع النساء في المؤسسة الأمنية داخل أنصار.

تعلمين جيداً أن احتياجات النساء كثيرة، خلال اعتقالي، طالبت بأبسط احتياجاتي الإنسانية والنسائية، ولكن لا مجيب، حمام بدون ماء، زنزانة معتمة وبدون كهرباء، حمام فقط تصلين إليه إذا رغبت ضابطة الأمن. أتعلمين أنه خلال الـ 22 يوماً لم أستحم لديهم سوى مرة واحدة لأخضر للصلاة بعد إجازتي الشرعية الشهرية، وكانت ما أقساها من فترة، لو حدثتك عن ملابسي، التي لم أكن أغسل منها سوى الجزء العلوي، لعدم وجود ماء كافٍ، فهو بالكاد يكفيني للوضوء.

لن أحدثك أين خصوصياتي، وكيف كنت أتعامل معها. في النهاية، ما أود إبلاغك به إنني امتنعت عن الطعام 3 أيام في شهر رمضان ولم أفطر، ولم أتسحر سوى تمر إلى أن قام أحد ضباط الداخلي بطلبي لمعرفة السبب، وأبلغته عن ظروف احتجازي، وسوء المعاملة، وقام بتحسين جزء منها. صدقيني نضحك على أنفسنا حين نقول قانون، نحن في قانون الغاب، فلا الطريقة، ولا الأسلوب الذي تعرضت له يمت للقانون أو الإنسانية بشيء مقابل جريمتي، وهي التواصل مع رام الله. تهمتي التي رافقتني وهي النيل من الوحدة الثورية ولم أفهمها، وطلبت توضيحها لي، فعرفت أنها التواصل مع رام الله.

هذه التهمة لا تعطيهم الحق في اعتقالي لهذه المدة، ومعاملتي بهذه الطريقة، وشبحي، والتحقيق معي في سجن الرجال، ووجودي ساعات طويلة داخل مقرات الرجال، مثلي لا يستحق أن يعامل مثل هذه المعاملة، فلطالما كنت المدافعة الشرسة عن حقوق الآخرين، والمقاتلة لأجل المرأة وحقوقها، والمؤمنة بقضاياها، ومتقبلة للكل، والمتسامحة مع الجميع، فالسلام الداخلي الذي أعيشه جعلني دوماً متسامحة ومتصالحة مع نفسي ومع الآخرين. لم يشفع لي أنني ابنة رجل صالح كريم معطاء، أول خطبة جمعة بعد حرب الـ 2014 كانت فيه، وفي كرمه الطائي، في إيواء الناس، وتوزيع القمح على الجيران، لتعزيز صمودهم في حرب ضروس. لم يغفر لي تاريخ عائليتي الذي يشهد له القاصي والداني. اعتقلت 23 يوماً، حقق معي فيهن بكل قسوة لتواصلي مع رام الله، ولم أجد أياً من المؤسسات النسوية والحقوقية تتدخل بشكل قوي لإخراجي من مكاني، أو حتى زيارتي، سوى قبل خروجي بيوم. يا خسارة كل الأشياء التي نادينا وعملنا بها طويلاً، فلا توجد هناك أي حماية حقيقية لك.

الانتهاكات الواقعة على الحالة:

من واقع الإفادة التي أدلت بها المواطنة، يظهر لنا أن ظروف توقيفها كانت محاطة بمجموعة من الانتهاكات، بداية من مخالفة الشرطة إجراءات القبض والتفتيش التي كانت تستلزم إذناً من النائب العام، وهذا ما لم تفد المواطنة بإبرازه لها، أو لأي من عائلتها، حيث تم تفتيش منزلها وغرفة نومها، وتم اعتقالها من مكان عملها دون إبراز أي أذونات.

ثاني هذه الانتهاكات توقيفها أمام المحاكم العسكرية، وجهاز الأمن الداخلي، على الرغم من أنها ليست موظفة حكومية تابعة لأي جهاز عسكري، وهنا تقع مخالفة واضحة وصريحة لنص المادة 30

من القانون الأساسي الفلسطيني، حيث نصت على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي. وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا.

وحيث إن المواطنة مدنية الصفة، فإن القاضي العسكري ليس هو القاضي الطبيعي صاحب الصفة والصلاحية في توقيف ومحاكمة الحالة حسب ما جاء في القانون الأساسي الفلسطيني.

وهنا، أيضاً، نجد مخالفة لنص المادة 101 منه، وكذلك المادتان 11 و12 من القانون الأساسي الفلسطيني اللتان تنصان على أن "المحاكم العسكرية يجب أن تكون فقط مختصة بالشأن العسكري، ولا يجوز تحت أي ظرفٍ عرض مواطنٍ مدنيٍ على قضاءٍ عسكري".

إضافة إلى ذلك، فإن الإفادة سجلت انتهاكات تتعلق بتطبيق نص المادة الأولى من الفصل الثالث من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) للعام 2001 المعمول به في قطاع غزة، الذي ينص على أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، وكذلك تنص المادتان 99، و100 من القانون ذاته في الفصل الخامس على أنه على وكيل النيابة قبل الشروع في استجواب المتهم أن يعاين جسمه، ويثبت كل ما يشاهده فيه من إصابات ظاهرة، وسبب حدوثها، وأن يأمر من تلقاء نفسه بإجراء الفحوصات الطبية والنفسية للمتهم من قبل الجهات المختصة، إذا رأى ضرورة لذلك، أو بناء على طلب من المتهم أو محاميه. وقد أفادت المواطنة بأنه في فترتي التحقيق والتوقيف، تعرضت إلى إهانات، وافتقدت لأدنى متطلبات الحياة الأدمية في مركز التوقيف، وهذا ما يخالف نص المادة 37 من القانون رقم (6) لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل.

ملحق رقم 3:
الجهود التي بذلتها المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام

تضررت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية بفعل الانقسام، فقد تم إغلاق العديد منها، وبخاصة التابعة لحركة فتح، أو الموالية لها، وفرض قيود على العديد من الأنشطة والفعاليات، كضرورة الحصول على ترخيص، أو منع تطوع موظفي السلطة في الجمعيات الأهلية وفقاً لقانون المنظمات 2010/48 الذي ضرب العمل التطوعي في مقتل، لأسباب ذات علاقة بالانحياز السياسي.

كما تسبب الانقسام في إغلاق ومصادرة عدد من المؤسسات النسوية، وكان على رأسها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاستيلاء على غالبية مقراته في المحافظات الجنوبية، والاستيلاء على أجهزته، وتحويلها إلى مقرات أمنية وحكومية خاصة بحكومة حماس، إضافة إلى تعرض العديد من الناشطات والإعلاميات، وبخاصة من حركة فتح، لتعطيل دورهن في العمل بسبب القمع، الأمر الذي ترتب عليه تبعثر جهود الأطر النسوية الحزبية، وصعوبة تحقيق المطالب النسوية، وبخاصة توهان هذه المؤسسات في تحديد تدخلاتها، وجدوى حصرها في القضايا المجتمعية والقانونية، مع وجود معطل أساسي لأي عملية تشريعية أو قانونية، ومدى شرعية الجهات التي يتم التواصل معها من عدمه، أو المطالبة بإنهاء الانقسام باعتباره مطلباً نسوياً ووطنياً، وجزءاً أساسياً من الخطاب المطلبي للنساء الفلسطينيات على حساب قضاياهن المجتمعية.

على الرغم من الضرر الواضح الذي لحق بالمؤسسات، بشكل عام، والنسوية بشكل خاص، فإن ذلك لم يقلل من عزمة المؤسسات النسوية من السعي جاهدة إلى بذل جهود لإنهائه، إلا أن الملاحظ أن بعض المؤسسات قدمت أشكالاً مختلفة في تدخلاتها، فبعض المؤسسات بذلت جهوداً مباشرة، وحملت شعارات لإنهاء الانقسام، وكان أهمها الوقفة النسوية التي قام بها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والأطر والمؤسسات النسوية التي حملت شعار إنهاء الانقسام، وقدمت مبادرة المسيرة النسوية كل يوم ثلاثاء أمام المجلس التشريعي في غزة، للمطالبة بإنهاء الانقسام، وتوحيد الصف الفلسطيني، كما لم تتوقف الجهود عند هذا الحد، بل تضمنت عقد العديد من اللقاءات مع الأحزاب السياسية، وممثلي القوى الوطنية والسياسية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ونجح هذا الحراك في كسب مناصرين له من داخل الأحزاب، فقد اتسمت غالبية الوقفات بمشاركة واسعة للناشطين/ات والإعلاميين/ات والمستقلين/ات، على الرغم من كون الحراك نسوياً بالأساس، ولم تسلم النساء، خلال هذه المسيرة، من الاعتقال والتهديد وقمع الحريات، واتباع سياسة تكميم الأفواه وتقييد الحريات. وتميز هذا الحراك ببساطة تجهيزه، وتوفير اللوجستيات من خلال الجهود الذاتية التي ساهمت فيها كل المؤسسات النسوية المشاركة في الوقفة، كالرايات، وتوفير الباصات للمشاركات، والتنسيق المشترك بين المؤسسات النسوية والاتحاد العام للمرأة، والأطر النسوية الأخرى، فقد شكل أداة ضاغطة، وبداية نوعية للتحرك الجاد من أجل الدفع بعجلة المصالحة، وتميز بكونه الأول من نوعه الذي تقوده النساء في الوقت ذاته. انتهى هذا الحراك بتوقيع اتفاق الشاطئ في 2015، وعاد ليستكمل أنشطته في 2016، لينتهي مرة أخرى بحملة تغريدات في 2017.

ومن الحراكات النسوية الهادفة إلى إنهاء الانقسام، ما شكلته مؤسسة **مفتاح** بما يسمى اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة، ويأتي تشكيل هذه اللجنة بعد عقد مؤسسة **مفتاح** عدداً من المؤتمرات، كان أهمها يحمل شعار النساء يردن، الذي عقد في 15 حزيران 2015، والذي يعتبر نموذجاً مغايراً ونوعياً للجهود التي بذلت في إطار إنهاء الانقسام، ونقلها من إطار التوصيات النظرية إلى تطبيق واقعي وملموس على الأرض، ويعتبر هذا المؤتمر الوطني والنسوي بامتياز الحجر الأساس والنواة الرئيسة من أجل رفع المطالب للقيادات الفلسطينية العليا، وللقيادات السياسية، في سبيل دمج النساء في العمل الوطني السياسي، وإشراكهن في صنع القرار، حيث شرعت اللجنة بوضع خطة استراتيجية، يتم فيها توضيح أهداف اللجنة، ورؤيتها، وما ينبثق عنها من لجان فرعية متخصصة، لتكون قادرة على التعامل مع الملفات المرتبطة بالانقسام، وذات العلاقة بالنساء، كملف المشاركة السياسية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإعلامية.

كما سعت مؤسسة **مفتاح**، من خلال عقد العديد من اللقاءات، وحشد جهود النساء وتركيزها على إنهاء الانقسام، عبر التوعية بمخاطر الانقسام، وإعداد الدراسات، وأوراق الموقف، وجلسات السياسات، وتنظيم حملات مؤثرة وضاغطة، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، والناشطات والناشطين السياسيين، إلى الدفع باتجاه تجسيد حراك جماهيري بقيادة نسوية، لمطالبة القيادة الفلسطينية بضرورة تحمل مسئوليتها اتجاه حالة التشرذم التي يعاني منها القرار السياسي؛ سواء في الضفة الغربية، أو قطاع غزة، والتوجه إلى مستوى صانعي القرار السياسي، عبر وسائل المخاطبة المتاحة من وسائل إعلامية مقروءة أو مسموعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحلقات الحوارية والميدانية، لدعم تمثيل النساء الفلسطينيات في اللقاءات الحوارية، لمناقشة الشأن السياسي الفلسطيني العام، والتأكيد على ضرورة تمثيل النساء ضمن القرار الفلسطيني العام، والمتعلق بإنهاء الانقسام على وجه التحديد.

ومن الجدير ذكره الحديث عن التدخلات التي قامت بها المؤسسات والأطر النسوية؛ سواء ضمن تحالفات؛ كتحالف أمل الذي قام بتنفيذ العديد من الأنشطة في إطار إنهاء الانقسام، ضمن حملة 16 يوماً لمناهضة العنف، أو ضمن جهود ذاتية في إطار إنهاء الانقسام، كعقد جلسات حوارية ومؤتمرات، مثل قيام اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، ضمن فعاليات الثامن من آذار، بعقد مؤتمر بعنوان "تأثير الوضع الراهن على النساء في قطاع غزة .. واقع وحلول"، جرى خلاله استعراض أوراق عمل تلقي الضوء على واقع مشاركة النساء في العمل السياسي، وغيابها عن ملف المصالحة، والواقع الاجتماعي والحقوقي للنساء، إضافة إلى تداعيات الوضع الاقتصادي الراهن على النساء في قطاع غزة.

improve policies in line with the contractual obligations of the State. This strategy implies that everyone should bear responsibility including the state, civil society and international organizations, which should be an essential part of addressing the collapse of the human rights system which has greatly impacted women in the Gaza Strip.

through urging all sectors of Palestinian society to push relevant parties in the Gaza Strip and West Bank to accelerate the integration and involvement of women in an effort to end the division; to devise intervention strategies that ensure women's protection from direct and indirect impact; protection, prevention and accountability interventions and measures in accordance with international conventions should be realized in line with UNSCR 1325 in particular in terms of its fourth pillar to involve women in security and peace making. Investment in UNSCR 1325 is imperative given the emergence of serious risks to the Palestinian social and national fabric as one of the repercussions and consequences of internal strife and insecurity. This can be achieved through the following:

Strategies to end the political division and bolster women's participation in decision-making positions:

The first strategy is to end the division as the primary internal reason for the increase in violence against women and the violation of their social and security rights by actively involving women in the Palestinian public decision-making process. This strategy includes alternatives to policies through which women can form a framework not only through practicing their stereotypical roles, but also through their representation and participation in decision-making within the PLO and political parties.

The second strategy is the forming a women's movement to end the division (*Women's Committee to End the Division*). This alternative focuses on the creation of a women's social movement comprised of a number of institutions, groups and women activists, the General Union of Palestinian Women and the Ministry of Women's Affairs. Additionally, the movement needs to include independent male and female figures pushing to accelerate the reconciliation process by pressuring the two rival parties and other political parties. The coalition will constitute protection for women affected by the division.

The third strategy emphasizes the need to discourage division through direct intervention during crises. This strategy sets out a number of objectives that women should achieve through necessary direct interventions, which are divided into three basic interventions; condemnation and criminalization, protection and guidance, and prevention interventions. Each intervention aims to limit the extended and negative impact of the division on women at different levels, starting with protecting women victims of the division, forming protection networks, pressuring towards adopting policies and laws that limit their vulnerability to violence by criminalizing discrimination within punishable laws, and seeking to

conditions in detention. Al Mezan recorded 34 different injuries to women in 2006 and 2007 alone. This is in addition to various injuries suffered by women due to severe torture in interrogation rooms. Many suffered depression as a result of this torture. Additionally, the security authorities did not take into account the rights and privacy of women, which caused great psychological damage to women, led to depression, frustration and physical effects suffered by those who were tortured during interrogation. They also experienced verbal abuse, including threats of sexual violence against them or defamation, which the study considered undeclared statements that women fear to disclose as a result of fear of community perception and family accountability.

According to ICHR's annual reports, during the 10 years of the division, the commission received 5,156 complaints regarding allegations of torture during interrogation and arrests, of which 3,317 complaints were in the Gaza Strip.

The Palestinian dispute over the management of crossings in the Gaza Strip is a main reason for the lack of supervision and accountability for crossing employees and for the methods of registration for travel; that is, entry of all social sectors according to priority and need is also not taken into account, especially humanitarian cases such as patients, students and women. This is in addition to the political friction between the two rival parties, which has resulted in the prevention of hundreds of Gazans who were allowed under special permits to cross the Beit Hanoun / Erez crossing for political and partisan reasons. For example, political figures have been barred from crossing from the Palestinian side, which is controlled by Hamas or the so-called 4/4 point.

The report concludes with the following strategies:

The report sought to present strategic visions through which a number of alternatives could be presented by women, civil society organizations and international organizations, including official institutions such as the Ministry of Women's Affairs, Ministry of Social Development, Office of the President and General Union of Palestinian Women in cooperation with civil society. These strategies coincide with the contents of the report within the dialogue sessions organized in the Gaza Strip and West Bank in addition to the above mentioned institutions and a number of civil society organizations. The participants emphasized on the importance of the report and the importance of: reviving the women's movement; raising women's voices; taking advantage of previous experiences to develop mechanisms and work towards national reconciliation and popular action to preserve the national project; focusing on violations and popular movements

Furthermore, government employees were dismissed and dozens of media professionals and activists were arrested for expressing their political views. Journalists were also arrested, their freedoms restricted and some barred from their profession for years. In some instances, they were charged with the misuse of technology, in accordance with the amendment introduced by the PLC's "Change and Reform Bloc" in Gaza to Penal Code No. 74 of 1936. The year 2017 also witnessed a "sentence in absentia" against a journalist after publishing an investigative report.

Authorities in the Gaza Strip have sought to restrict the right to peaceful assembly by imposing a series of restrictions such as obtaining permits for peaceful assemblies, meetings and conferences. The women's march to end the division and many predominantly economic and social groups have been attacked including prohibiting marches calling for an end to the electricity crisis.

The Gaza Strip also witnessed continuous violations of personal rights. Violations of personal freedom were manifested in the violation of the dress code for women in the workplace and educational institutions. Gaza Strip authorities imposed clear control over the type of women's clothing in the Gaza Strip especially female students in schools and universities, lawyers, and even women in the streets through a number of declared or undeclared decrees without any legal basis. These restrictions are mostly based on Hamas' conservative ideology and its religious campaigns such as the "Virtue" campaign".

The division resulted in the arrest of several women political activists whose homes were raided without any arrest warrants or without taking into account the legal basis for the arrests, including the impounding of their personal belongings and mobile phones. Many of those interviewed reported that violations were not confined to the activist alone but also to her brothers or husband in an attempt to limit her political activity by socially embarrassing her family.

Journalists and activists were also arrested because they published special reports or criticism of Gaza's conditions on social media, especially the humanitarian situation. Arrests and detention were unlawful and in contravention of the Code of Criminal Procedures, in terms of the duration of the arrest and summons, especially since the majority of these were carried out without judicial permission and in contravention of the principle of the rule of law. In 2017, complaints from women were recorded on violations of their right to liberty and personal security according to the Independent Commission for Human Rights (ICHR).

Women were arrested and tortured by security forces even though their relatives were Hamas members, in addition to being subjected to degrading and inhumane

sector institutions for political reasons. Other repercussions have been the prevention of the public sector from receiving new employees, many of whom have been referred to early retirement or discharged for political reasons.

The division has affected the right of women and their families to social security in light of increasing rates of violence and unemployment. Unemployment rates in Gaza have seen a 43% rise among youth and graduates, reaching about 60%, which is more than a quarter of a million Gazans. Meanwhile, more than 72% of families lacked food security. In addition, the division caused a lack of services provided by the public sector to women with disabilities as a result of the failure to implement the law for the disabled No. 4 of 1999 and especially with regard to the National Disability Card, which allows persons with disabilities to obtain free medical services.

Throughout the division, women have suffered from a clear violation of their right to housing, a big part of which resulted from violations based on partisan disputes. Burnt homes led them to leave their homeland and travel to Arab countries or to the West Bank as a result of fear of death or detention. This was followed by recent administrative procedures that deprive many of the right to housing because of their inability to pay rent or complete the rest of the down payments on their houses.

In addition, there is a lack of guarantees for the right to housing because of prevailing circumstances. The people of the Gaza Strip have been suffering since 2006 from frequent power cuts of up to 8 or 16 hours, which has resulted in death among women and children in some instances due to unsafe use of lighting methods. In the period between the beginning of 2010 and the middle of December 2016, there were 30 recorded deaths including 24 children and one woman, and 30 others injured, including 16 children and six women. In addition, there is an absence of women's participation in reconstruction committees, despite the fact that many of them were affected by the delay in the reconstruction process and the distribution of grants for apartments, based on political affiliations.

Second: security violations against women in the Gaza Strip:

Security violations pertaining to the right to expression were manifested in the excessive use of force against citizens and the use of electronic censorship by various means, in particular the control of social media sites, many of which were locked. 2017 saw another setback in the exercise of the right of expression in terms of arbitrary detention based on human rights and political affiliation in the West Bank, after the Palestinian Authority enacted the Cyber Crimes Law.

to al-Mezan's report is (124) deaths and (366) injuries; 61 cases were recorded under multiple classifications, primarily, murder under vague circumstances.

The political division has contributed to a decline in the quality of education because the formal establishment was affected by partisan and factional polarization, which led to staff division between Gaza and the West Bank. The division also hindered development regarding construction, buildings and various educational staff. The education system in the Gaza Strip also faces major challenges due to the lack of school buildings; the sector needs 142 new schools. Furthermore it suffers from strikes due to appointments and staff replacements. Rapid changes led to the decline of educational experiences, which has affected the academic standard of students at all levels. Moreover, there are attempts to **feminize** schools and restrict the freedom of female students through forcing them to wear a hijab in addition to the recent administrative procedures by the National Consensus government to cut salaries, which has deprived many students from completing their university education.

The division has also caused a collapse of the health system, which has affected women and their families' ability to access health care and treatment. It has also affected them in terms of the psychological impact of the political crisis on women's health foremost, and the acute lack of medical care for the victims and the injured; many cancer patients have also been deprived from being able to seek treatment abroad as a result of poor coordination between the governments in Gaza and the West Bank.

In 2017, 17 women died due to delayed medical transfers. The division also caused a shortage of health facilities that provide necessary treatment, a lack of medicines and a reduction in health services and medical transfers, with an increase in the number of patients: there were 6,100 elderly cancer patients and 460 child cancer patients who receive medical care at Al Rantisi Hospital in Gaza. There are also 1,700 elderly patients at the European Gaza Hospital in Khan Younis.

In addition, there is a lack of training and rehabilitation for emergency cases due to violence as a result of the lack of application of the national referral system (Takamol).

The division has decreased and limited employment opportunities with very low participation from Palestinian women compared to global statistics. Women represent only 19% of the labor force. This is linked to the division and blockade in that it prevents funding, controls remittances and shuts down many private

The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy [MIFTAH] seeks to create dialogue platforms to promote concepts of democracy and human rights based on the principles of international treaties and conventions recognizing these rights and which strive for their implementation while also overcoming social challenges.

In this report, MIFTAH aims to highlight violations related to the social and security rights specifically for women in Gaza Strip during the 11 years following the political division.

The report focuses on a series of violations related to social and security rights to show the direct impact of the political division on Palestinian women in Gaza, as well as the indirect violations that women suffer including violations endured by family members such as husbands, sons and brothers. This was reached through analyzing the key findings of a study on the division's impact from a gender perspective prepared by MIFTAH in 2017, in addition to **a desk-review** based on human rights reports prepared by human rights organizations which illustrate women's rights status in conflict situation. Twenty-two interviews and five focus group meetings were held in preparation of this report.

The figures, on which the report was based, showed high rates of violence, poverty and unemployment, depriving women of their social and security rights, direct assault on their right to life and personal security, restriction of their freedoms, and the violation of freedom of opinion, expression, movement and travel.

Social violations against women in the Gaza Strip:

The right to life has been exposed to multiple and widespread violations throughout the political division, especially in the Gaza Strip, as a direct result of the internal fighting. This was confirmed by women in their testimonies in the report and the study, citing torture, partisan disputes, the lack of basic life necessities as a result of the Israeli-imposed siege as well as deaths inside tunnels, fires due to candles and generators, killing during family disputes and an increase in suicides. This is in addition to the cases of capital punishment which are in contravention of Palestinian law.

A breakdown of loss of life in Palestine (1,098) is as follows: 127 from the West Bank, (971) in the Gaza Strip in addition to the total number of suicides since 2009 until 2016 which is (47), six of which are women between 2016- 2017. Furthermore, the number of women victims between 2006 and 2017, according

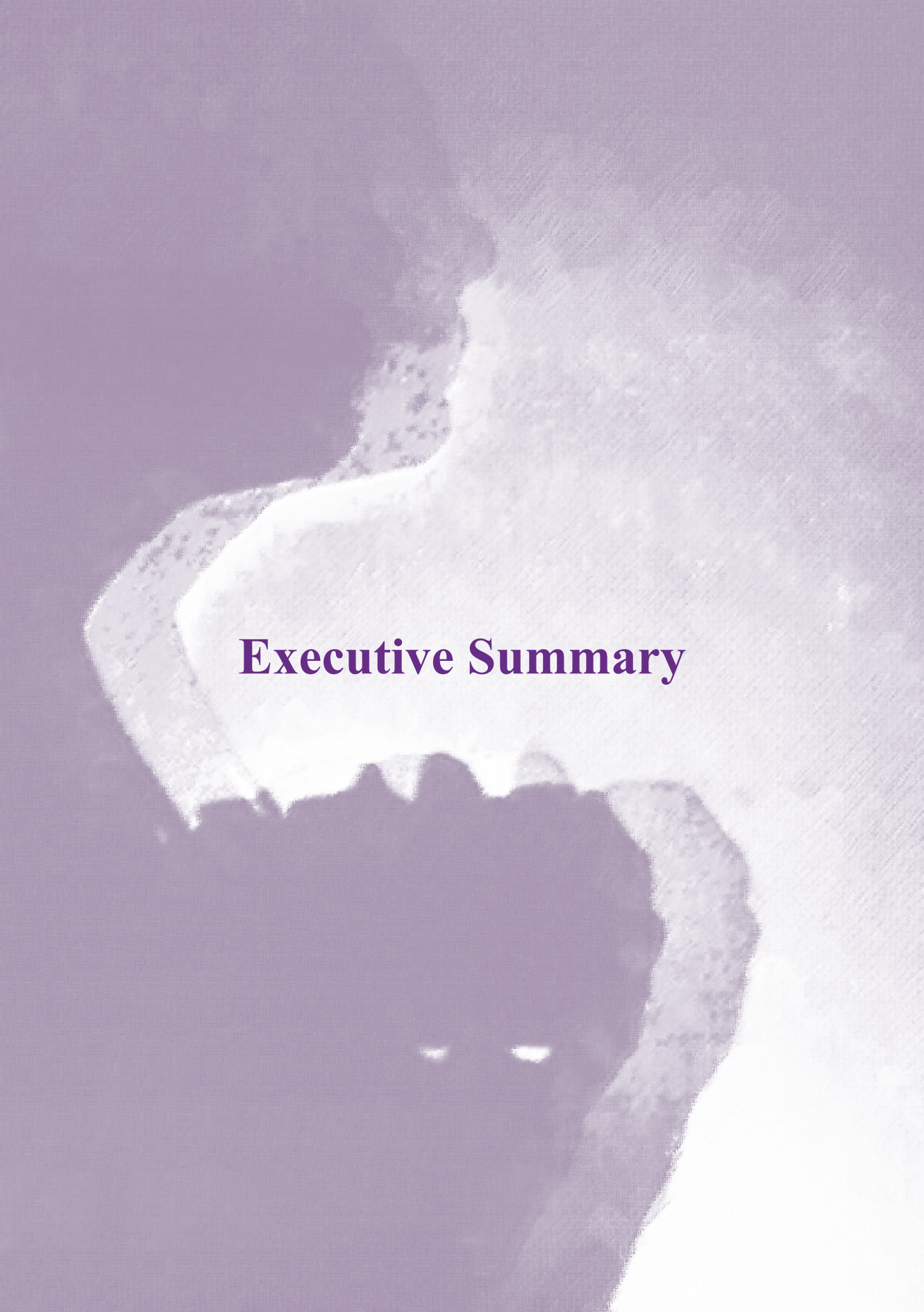

Executive Summary